الأمم المتحدة

A/56/PV.18

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **١٨**
الخميس، ٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

تقرير الأمين العام (A/56/160 و Corr.1 و Add.1)

السيد إفا أبنتينغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): نرحب بهذه الفرصة للكلام عن قضية الإرهاب الدولي في ضوء الأحداث الأخيرة في هذا البلد المضيف لنا. إن الأعمال الوقحة الخسيسة التي ارتكبت ضد الناس في نيويورك وواشنطن يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قربت مرة أخرى من عتبات هذه المنظمة الآثار المدمرة لتلك الأعمال الهوجاء الضالة . وقد تركت الآثار الطويلة والحزينة لتلك الأعمال الشيطانية جرحا عميقا في نفسيتنا الجماعية. وتشكل الهجمات الإرهابية – حتى وإن كانت موجهة ضد أراضي الولايات المتحدة – عملا ضد القيم النبيلة للحرية وسيادة القانون. ولا بد للإنسانية جمعاء من أن تقوم بالرد عليها بيد واحدة.

وسوف يظل يوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ شاخصا دائما في الذاكرة الجماعية للإنسانية جمعاء باعتباره يوم عار وشنار.

في لحظة الأسى والحزن هذه، التي يقوم فيها سكان نيويورك وواشنطن بحصر عدد الأرواح البريئة التي أزهقت، نتقدم نحن إليهم بمواساتنا ونشاطرهم الإحساس بالألم والأسى. وقد فقدت غانا أيضا بعض مواطنيها في تلك الهجمات. ولقد تأثرنا في الواقع بالإحساس الجارف بالقوة والوحدة والتآخي والسخاء الذي ولدته تلك الهجمات.

يتسم وجه الإرهاب بأنه وجه دموي ملطخ بنواياه الشريرة. وأهداف الإرهابيين في هذه الأيام ذات طابع انتحاري بشكل متزايد ولا تنطوي فيما يبدو على أي مطالب للتفاوض عليها. لذلك، نحن بحاجة إلى التحرك من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. والأهم من ذلك، أن هناك حاجة أيضا إلى تحديد وفهم ومعالجة العوامل الكامنة وراء الإرهاب والتي تسمح لمثل هذه الكراهية، مهما كانت مضللة، بأن تتعاظم وتستشري. ومن المفارقات العجيبة أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-56348 (A)
0156348

يساء في سنة الحوار بين الحضارات تفسير هذه الأعمال الإرهابية فتعتبر صداما بين الحضارات.

لقد أدى الاقتصاد المعولم الذي بدأت تتكشف أبعاده إلى تهيئة فرص، وإن كانت مؤقتة، تتيح للمنظمات الإرهابية إمكانية عولمة عملياتها وتنفيذ خططها الشيطانية بسرعة وبدقة متناهية عبر عدة بلدان في بعض الأحيان. واليوم، لم تعد هناك أية دولة محصنة ضد الضراوة الوحشية للإرهاب – حتى وإن تباينت مستويات ضعفها. لذلك، يتعين علينا أن نعالج هذه المشكلة على نطاق عالمي.

إن مكافحة الإرهاب تتجاوز نطاق ومقدرة أي دولة بمفردها، وتقتضي بالتالي تعاونا حقيقيا يشارك فيه الجميع على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي. وقد تم التأكيد على هذا الإدراك بالفعل من جانب رؤساء دولنا وحكوماتنا في قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة في العام الماضي والتي قررت فيها

”اتخاذ إجراءات متضافرة ضد الإرهاب الدولي، والانضمام في أقرب وقت ممكن إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة“. (إعلان الألفية، القرار ٥٥/٢، الفقرة ٩)

وتوجد في الوقت الحالي ١٢ اتفاقية عالمية رئيسية، بالإضافة إلى صكوك قانونية إقليمية أخرى بشأن الإرهاب. ونأمل أن يستكمل عما قريب العمل الجاري الآن لوضع مشروع اتفاقية شاملة حول الإرهاب، وأن يزداد تعزيز النظام القانوني الذي يمكن أن يتم في إطاره التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

إن تقرير الأمين العام (A/56/326) المعنون ”الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية“ يضع استراتيجيات جيدة جدا للمضي قدما في تنفيذ عزيمة رؤساء الدول والحكومات. ويشير الأمين العام إلى أنه ينبغي تشجيع الحكومات على التوقيع والتصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالإرهاب وتنفيذها، والمساعدة على وضع واعتماد قوانين وإجراءات إدارية متوافقة معها على الصعيد الوطني. وإننا نناشد جميع الدول الأعضاء أن تقوم عاجلا بالتوقيع والتصديق على هذه الاتفاقيات وتنفيذها. وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اعتمد مؤخرا، يعزز النظام القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب.

ونحن، بدورنا، نشدد على ضرورة أن تنشئ الدول بصورة واضحة لا لبس فيها قنوات ثابتة للاتصال وجعلها على الدوام مفتوحة لتبادل المعلومات بصورة منتظمة وسريعة بشأن الأنشطة الإرهابية على نحو يساعد على إحباط خطط الإرهابيين الشيطانية وقطع النظم التي تمدهم بالحياة وتجعلهم قادرين على العمل.

ويجب علينا التعاون بصدق واتخاذ تدابير متضافرة لتتبع وتجميد الأرصدة المالية وغيرها مما يمكن المنظمات الإرهابية من البقاء. ويجب علينا أن نعزز المؤسسات الوطنية المعنية بالتحقيق وإنفاذ القانون وأن نكفل، حسب الاقتضاء، تسليم الإرهابيين ومحاكمة جميع قضايا الإرهاب التي تقع في نطاق ولايتنا القانونية محاكمة صارمة. ويجب علينا أيضا، من خلال الحوار وتقديم المساعدة، استرداد كل المجالات التي تتخذ منها المنظمات الإرهابية أسسا لتدبير مكايدها الشريرة.

يجب علينا القيام بكل الأشياء المذكورة أعلاه وأكثر منها، وبسرعة أيضا. وستكون المعركة ضد الإرهاب طويلة وشاقة، وقد لا يكون فيها منتصرون بارزون. ولكن السلام الذي سيسود سيكون نصرا لكل البشرية. وتتطلع غانا أيضا إلى المشاركة، في موعد مناسب مستقبلا، في المؤتمر الرفيع المستوى المقترح، تحت رعاية الأمم المتحدة، لبلورة رد المجتمع الدولي المشترك والمنظم على الإرهاب. ونعتقد بأن

هذا المؤتمر، الذي يحظى بالإرادة السياسية العالية من قبل بلدان حركة عدم الانحياز، سيكون مفيدا وينبغي اختيار أولياته وجدول أعماله بعناية.

إننا نعتبر الأعمال الرامية أو المدبرة لإثارة حالة من الرعب وسط الجمهور العام، الذي يتألف من أناس أبرياء، أعمالا إرهابية. ويدعو وفدي إلى التبكير بتعريف مفهوم الإرهاب، بطرق لا يكون فيها غموض بشأن ماهيته، وحشد دعم دولي واسع لمكافحة الإرهاب أيا كان تعريفه.

ومن واجبنا أن نورث أبناءنا والأجيال المقبلة عالما مستقرا ومزدهرا، ولكننا لا يمكن أن نحقق هذا الهدف ما لم نكرس من جديد رسميا، فرديا وجماعيا، التزامنا بمبادئ الميثاق المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. إن الإرهاب يشكل حقا تهديدا لهذا المبدأ الجليل، ويتعين على كل الدول ضمان القضاء عليه.

السيد ستانتشيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن التعازي القلبية من حكومتي إلى شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة خاصة إلى أسر ضحايا هجوم ١١ أيلول/سبتمبر البربري.

تؤيد بولندا تماما البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن الهجمات الإرهابية التي أصابت المدينة المضيفة والبلد المضيف لنا تركتنا جميعا في حالة من الصدمة العميقة وعدم التصديق. إن كبر حجم الهجمات ووحشيتها التي لم يسبق لها مثيل وما تسببت فيه من فقدان للأرواح البشرية، أظهر ما يتمتع به الإرهاب والذين يقفون إلى جانبه من قدرة تدميرية. وأظهر أيضا أن الذين يهدفون إلى جلب الموت والدمار لا يشعرون بأنهم مقيدون بالمبادئ والقيم الأخلاقية المشتركة بين الأمم المتمدنة. وقدرتهم على زرع الخراب محدودة فقط بمحدودية قدرتهم التكنولوجية، لا بالاعتبارات الأخلاقية أو بالطبيعة الإنسانية.

وما من شك في أن أعمال الإرهاب تشكل أخطر انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وهي موجهة مباشرة ضد المثل العليا التي تتمسك بها هذه المنظمة. وهي، علاوة على ذلك، تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. وقد أكدت الأحداث المأساوية الأخيرة مرة أخرى أن الإرهاب الدولي ظاهرة عالمية. وهو لا يعرف حدودا، ولا تقتصر آثاره على أي بلد أو إقليم معين. ولكون الإرهاب تحديا عالميا، فإنه يتطلب استجابة عالمية. وتقتضي الاستجابة العالمية، بدورها، تعاونا دوليا.

والدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع به، بوصفها المنظمة الوحيدة ذات المشاركة والاختصاص العالميين، دور أساسي في مكافحة هذه البلوى التي حلت بعصرنا. والرسالة التي تصدر من هذا المحفل يجب أن تخلو من أي لبس: لن يكون هناك تسامح مع الأعمال الإرهابية في هذا العالم ولا ملاذات آمنة لمرتكبي ومدبري هذه الأعمال البشعة.

وما من شيء يمكن أن يبرر فقدان الأرواح البشرية البريئة. وإننا نشاطر الأمين العام، كوفي عنان، رأيه في أن الأمم المتحدة تتمتع بمكانة فريدة لتكوين تحالف عريض مضاد للإرهاب. والمطلوب الآن وضع استراتيجية طويلة الأمد تعالج جميع جوانب هذه الظاهرة. وقد اتخذ مجلس الأمن بالفعل خطوة هامة في وضع هذه الاستراتيجية عندما اعتمد في ٢٨ أيلول/سبتمبر القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي دعا فيه الدول إلى اتخاذ تدابير ملموسة والتعاون لمنع وقمع الهجمات الإرهابية. وإن إنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ هذا القرار من شأنه أن يعزز كثيرا أثره العملي على الطريقة التي تنسق بها الدول جهودها لمكافحة الإرهاب.

وتضطلع الصكوك القانونية الدولية بدور هام في مكافحة الإرهاب. وإننا نرحب بالتقدم الذي أحرز في هذا الصدد خلال السنوات القليلة الماضية. فاعتماد الاتفاقيتين الدوليتين لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل ولقمع تمويل الإرهاب سد ثغرات هامة في الهيكل الأساسي القانوني القائم في هذا الميدان. ويلزمنا العمل بلا كلل صوب تحقيق المزيد من التقدم في هذا الصدد. والمرء لن يغالي مهما قال في وصف أهمية إبرام اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ونأمل مخلصين أن يتم التوصل سريعا إلى حل الخلافات المتبقية التي تقف في طريق إبرام هذه الاتفاقية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يستمر العمل المتعلق بوضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي بروح بناءة. وينبغي لهذه الاتفاقية، على وجه الخصوص، أن تتضمن أحكاما فعالة في ميدان التعاون فيما بين الدول. ونظرا لأوجه الشبه في الأساليب التي تستخدمها المنظمات الإرهابية والمنظمات الإجرامية، وإمكانية وجود علاقات مشتركة بينها، يجب أن تستفيد هذه الاتفاقية أيضا من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لهذه الجمعية أن تواجه نداء عاجلا من أجل إضفاء الطابع العالمي على جميع الاتفاقيات الدولية لمناهضة الإرهاب.

وفكرة إنشاء آلية مراقبة لتيسير تنفيذ الاتفاقيات القائمة تستحق دعمنا الكامل. ومن شأن هذه الآلية أداء دور هام في ضمان تنفيذ الاتفاقيات بالإجماع ومراعاة أحكامها. وينبغي لنا أيضا إجراء استعراض شامل للاتفاقيات القائمة لتقييم فعاليتها وربما اكتشاف جوانب تتطلب مزيدا من التنظيم.

وينبغي التشديد أيضا على أهمية التعاون على الصعيدين الإقليمي والثنائي، وينبغي اتخاذ تدابير لتيسير هذا التعاون، حتى في حالة عدم وجود اتفاق قانوني ملزم بين الدول المعنية. ولذلك أهمية خاصة في مجالات تبادل المعلومات وفصل الإرهابيين عن موارد تمويلهم.

وتعلق بولندا أهمية كبرى على المعايير الدولية المحددة في هذا الصدد، لكونها طرفا في الأغلبية العظمى من الاتفاقيات الدولية التي تنظم هذا الموضوع. علاوة على ذلك، تشمل تشريعاتنا المحلية أحكاما محددة تستهدف الوقف الفعال للأعمال الإرهابية، وكذلك منعها. وسوف نواصل عملنا مع الالتزام بالصكوك التي لم ننضم إليها بعد. وسوف توقّع بولندا اليوم على الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب، وهذا سيكون خطوة أخرى في هذا الاتجاه.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): لقد أصبح الإرهاب بشكل سريع مفهوماً فكرياً وموضوعا للمناقشات الأكاديمية في الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. وتم إبرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات والإعلانات الدولية والإقليمية والثنائية لوقف ومنع الإرهاب. إلا أن هذه الصكوك في اغلبها تعالج اهتمامات قطاعية ضيقة ونطاقها بالتالي محدود. ولقد أحرزت اللجنة المخصصة المنشأة بقرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ والفريق العامل المعني بالإرهاب التابع للجنة السادسة تقدماً جيداً في العام الماضي في وضع اتفاقية دولية شاملة ارتكازاً على مشروع اقترحته الهند. ولم تتم تسوية وضع هذه الاتفاقية وتعريف الإرهاب تعريفاً محدداً وهو ما سيواصل إعاقة عملية الصياغة.

من المحزن أن الاتفاقيات والمعاهدات قد أخفقت في ردع الإرهابيين عن طريق الدمار. لقد شاهدنا جميعا العالم يهتز للهجمات الإرهابية الرعناء على نيويورك وواشنطن العاصمة والخسارة المأساوية في أرواح المدنيين الأبرياء.

منذ بدء هذا النقاش اتفقنا جميعا بوضوح على أن جنسية أو عرق أو عقيدة أو دين أو دوافع المهاجمين لا صلة لها بالموضوع. لذلك نحيي دعوة الأمين العام إلى إقامة تحالف

واسع النطاق من الدول يحافظ على اليقظة والتعاون في العمليات القانونية خارج أقاليمها ويتشاطر الخبرة الفنية وينتهج أفضل الممارسات المتبعة في هذا الشأن ويوفر ساحة تستمر فيها المناقشات حول الإرهاب. وتزداد أهمية ذلك في وقت يبدو فيه الإرهاب وكأنه يرتدي وجهاً جغرافياً سياسياً يتحدى النظام الدولي الناشئ، فيؤثر بذلك على صياغة السيناريوهات السياسية.

دعونا لا نضعف خوفا من المزيد من عمليات الثأر أو ردود الفعل العنيفة. إنها فرصتنا لاستغلال الثقافة الجديدة، ثقافة الوقاية من الصراعات، التي يدفعها الأمين العام، بوصفها قاعدة بالغة الأهمية للدول الأعضاء نرسم بواسطتها مصيرنا من خلال مسار يقربنا كثيرا من السلم والأمن الدوليين في الألفية الجديدة. ونتفق على أننا بهذا العمل إنما نيسر حتما توسيع دور مكتبه في الوساطة السلمية وطمأنة الدول الأعضاء على استئمانه على هذه المهمة الحساسة. وهذا مسار تدعمه فيجي.

إن ثقافة رد الفعل تواصل دوامة تكثيف الصراع وتجعل السلام صعب المنال. وتصل هذه الدوامة إلى أبعاد لم تكن معروفة من قبل، وتوسع نطاق انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون الصراعات إلى حدود جديدة.

يجب أن تستغل الأمم المتحدة الآن فيض التضامن الدولي الناتج عن الأزمة الأخيرة في تعزيز الحوار ضد الإرهاب الدولي، حيث أن أشكاله ومظاهره العديدة أثرت فينا جميعا بشكل أو بآخر.

ويحدد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) شتى الأشكال المختلفة التي غالباً ما تضع دولا أعضاء في مواقف التنازل مع الإرهابيين دون قصد.

وتدخل دول أعضاء بشكل ثابت في الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو ترعى جرائم منظمة عبر وطنية أو تغسل عوائد الجريمة أو الإرهاب أو تعجز أمام ضغوط الإرهاب الدولي المنتهكة لحرمتها تحت ذريعة الأنشطة الاقتصادية المشروعة. ويغذي آخرون بنشاط هذه العناصر في مناطق خاضعة لسلطات أجنبية من أجل مكاسب سياسية. وتزدهر بعض الدول على الإرهاب الداخلي فتمنح الشرعية لتسييس العنف، وهذا في حد ذاته نقيض لثقافة السلام والاستقرار وحقوق الإنسان. إن فيجي ضحية للإرهاب الذي ظل يعصف بحياتنا السياسية ويقوض بناءنا للدولة طوال العقدين الماضيين. ولذلك ليس من المدهش أن الإرهاب نجح في إفشال محاولات تعريفه.

القرار ١٣٧٣(٢٠٠١) ملزم لكل دولة عضو، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولئن كان القرار خاليا من تعريف للإرهاب أو للأعمال الإرهابية إلا انه يلزمنا باتخاذ التدابير فرادى لتعزيز معركتنا الجماعية ضد الإرهاب. ومازالت بعض آثاره التي تبدو واسعة النطاق تحتاج إلى أخذ معايير حقوق الإنسان في الاعتبار. إن تعزيز يقظتنا العامة من أجل حقوق الإنسان الأساسية يشجع السلام ومن الناحية الأخرى يتحدى الإرهاب.

ونتفق مع الأمين العام على أن التعريف الأخلاقي للإرهاب واضح للجميع، وبشكل مماثل على أن تعريفه القانوني، إذا اهتدى على نحو سليم بالأخلاقيات والمنطق، ينبغي أن يكون بمثابة أداة تأثير لنا في صياغة التعريف بدلا من أن يكون عائقا. وليس للنفعية أو الحياد السياسي مكان في هذه المسالة.

الإرهاب يشن حربا على المدنيين، الذين هم في الغالب بلا حماية وغير مستعدين، ولكن القانون يحميهم بشكل محدد، مثلما الحالة بالنسبة لاتفاقيات جنيف. ولأن

٧٥ في المائة من ضحايا الصراعات مدنيون، فهذه إشارة محزنة للمجتمع الدولي بشأن التجاهل الفاضح للأعراف المقبولة؛ وهذا تؤكده الاعتداءات الإرهابية الوحشية بخسائرها التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة.

لا يوجد نوع من الإرهاب مقبول على الإطلاق. ويجب أن تكون حربنا كلية وشاملة. إننا بحاجة إلى زيادة أهداف الماضي التدريجية والقطاعية والمحددة التركيز حتى تفضي إلى حلول سياسية وقانونية وأيديولوجية دائمة. إننا على الطريق الصحيح نحو هذا الهدف. وكل اتفاقية قطاعية يمكن أن تكون لها أهمية رئيسية في محاربة الإرهاب إذا تحركنا الآن لاعتماد معاهدة شاملة بدرجة تكفي لتحريك كل عجلة أو لسان في هذه الآلية، التي نقويها عاما بعد عام. والدول الأطراف في حاجة أيضا إلى تنفيذ التزاماتها التعاهدية. وفي المستقبل القريب، تأمل فيجي أن تضم إلى الصكوك التي صدقت عليها كلا من الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩. وقد سعت فيجي لتطبيق التدابير المحلية والإقليمية والدولية. كما أننا نعزز الترتيبات الأمنية عند كل نقاط الدخول للوقاية من الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

الدول الأعضاء مطالبة ببذل المزيد من الجهد لمواجهة التعقد المتزايد في أساليب الإرهاب وانتشاره على نطاق واسع. وقدرة الإرهاب على الوصول بسهولة إلى عقول البسطاء والضعفاء درس كبير لنا. وهذه الميول تجد أرضا خصبة في عدم الاستقرار السياسي والقمع والفقر والتهميش الاقتصادي، وكثيرا ما تصطبغ بصبغة عقائدية.

ونحن على اقتناع بأن الخطوة الهامة الأولى في مكافحة الإرهاب تكمن في تعزيز الحرية والديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. ومن شأن ذلك أن يزيل أي فرصة للتعصب والتطرف، وهما بؤرتان للميول الإرهابية.

إننا نستمد قوة كبيرة من قيادتكم لنا في هذا البند، والشرف الذي أسبغ علينا في هذه الجمعية بالبيان الاستهلالي المؤثر الذي أدلى به العمدة جولياني، والسرد الرزين الذي قدمه الأمين العام لواجباتنا والتزاماتنا الأساسية.

من مدينة نيويورك، بل ومن الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن نتعلم أن الاختلاف والتنوع أمر يحتفى به، وأن التعصب ليس موضع حفاوة من أحد؛ وأن اختلافاتنا تقوينا، وإن تعصبنا يضعفنا. هذه الكلمات القوية على بساطتها يمكن أن نسترشد بها في خطواتنا للتعامل مع هذا الخطر المتزايد التعقيد، الذي شهدنا جميعا حجم الدمار الذي خلفه قبل ثلاثة أسابيع.

اسمحوا لي أن أختتم بياني باقتباس من فخامة رئيس جمهورية فيجي الذي ذكر بهذه الكارثة في خطابه في افتتاح البرلمان الجديد يوم الاثنين، إذ قال:

> ”الإرهاب الدولي تهديد للبلدان فرادى، وللأمن والسلام في العالم قاطبة. وعلى فيجي أن تقدم كامل دعمها للجهود الدولية لمكافحة هذه الآفة التي تواجهها البشرية“.

السيد تومكا (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أعرب وفد بلادي عن تأييده البيان الذي أدلى به مندوب بلجيكا، صباح يوم الاثنين الماضي، باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه. غير أن أهمية الموضوع قيد الدراسة تستدعي الإدلاء ببعض النقاط الوطنية الإضافية.

إن الأعمال الإرهابية التي ارتكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة تشكل جرائم ضد الإنسانية واعتداء على البشرية جمعاء. وتقف خسارة الآلاف من المدنيين الأبرياء – رعايا العديد من البلدان – دليلا على

أن أي واحد منا يمكن أن يكون، في أي وقت، ضحية لأفراد أو جماعات من المتعطشين للدماء.

وترحب بلادي بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتخذ يوم الجمعة الماضي وتؤيده تأييدا كاملا. والمطلوب الآن اتخاذ تدابير فعالة والقيام بعمل سريع يمكن أن يحول دون وقوع هجمات إرهابية مروعة بأشكال جديدة وبحدة غير معهودة، بما في ذلك الإرهاب النووي والبيولوجي والكيميائي. وأود أن أؤكد على أن جمهورية سلوفاكيا عاقدة العزم على التعاون مع جميع البلدان المحبة للسلام، بقيادة مجلس الأمن، في كافة الجهود الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي.

لقد قامت سلوفاكيا بدور فعال في إعداد الصكوك الدولية التي تستهدف التصدي لتهديد الهجمات الإرهابية. وجمهورية سلوفاكيا طرف في ١١ اتفاقية من الاتفاقيات الدولية الإثنى عشر المناهضة للإرهاب، وطرف أيضا في ثلاثة صكوك إقليمية بشأن هذا الموضوع. ومؤخرا، في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بالتحديد، صادقت سلوفاكيا على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، واتفاقية قمع الأعمال غير القانونية ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكول قمع الأعمال غير القانونية ضد سلامة المنصات الثابتة الواقعة في الجرف القاري. وفضلا عن ذلك، وقعت سلوفاكيا في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وثمة خطوات هامة اتخذت من أجل التصديق على هذه الاتفاقية، وتأمل جمهورية سلوفاكيا أن يتسنى لها التصديق على الاتفاقية المذكورة في وقت مبكر من العام المقبل. وإن كل التزاماتنا المترتبة على الاتفاقيات القائمة لمناهضة الإرهاب تنفذ بالكامل في تشريعاتنا المحلية.

اسمحوا لي بأن أنضم إلى كل الوفود التي وجهت خلال مناقشاتنا دعوة إلى كل الدول بأن تصدق على جميع الاتفاقيات المناهضة للإرهاب وأن تنفذها بالكامل ودون إبطاء. واسمحوا لي بأن أضم صوتي إلى الأصوات المؤيدة لسرعة الانتهاء من العمل في اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي واتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي.

وحيث أننا لا يمكن أن نستبعد إمكانية وصول الإرهابيين إلى أسلحة الدمار الشامل، اسمحوا لي أن أضيف أننا نرى أن جميع الاتفاقيات الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل يجب أن تستكمل بنظام تحقق صارم.

إن هذا القرن ينبغي أن يكون قرن الكفاح الثابت ضد الإرهابيين. إنهم في حقيقة الأمر أعداء للبشرية جمعاء، وبالتالي ينبغي أن ينظر إليهم على أنهم خارجون على القانون. كما أن أعمالهم ينبغي أن تعامل على أنها جرائم ضد قانون الأمم، ويمكن لكل دولة بل ويجب، أن تقدمهم للعدالة.

وينبغي لكل التدابير الجديدة التي ستتخذ بغية مكافحة الإرهاب الدولي أن تسمح لهيئات إنفاذ القانون، ومؤسسات العدالة الجنائية وأجهزة المخابرات والأمن بأن تواجه بفعالية أخطر جرائم عصرنا. ونحن ندرك تماما أن بلدا واحد بعينه لا يمكنه أن يرد على الهجمات الإرهابية كما يجب. وعلى المجتمع الدولي، وجميع الدول، وجميع الأمم أن تتكاتف معا في مكافحة هذا التهديد. وعلى الدول أن تتنبأ بأهداف الإرهابيين المحتملة. وحتى يمكنها أن تسبقهم بخطوة، عليها أن تعزز التعاون وأن تتبادل المعلومات ذات الصلة.

ومن شأن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإنشاء اللجنة المعنية برصد تنفيذ هذا القرار أن يوفر أساسا صلبا لعمل حاسم وموحد ضد الإرهاب. وإذا اقتضت الحاجة، ينبغي ألا نتردد في استخدام الإطار القانوني الدولي في هذا الكفاح ضد عدو مشترك. فالأحداث الأخيرة أثبتت أن التطورات الكبرى في القانون هي دائما نتيجة أزمات.

السيد مامبا (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أتوجه إليكم، سيدي، بتهنئة وفد بلادي بمناسبة انتخابكم الذي أنتم أهل له والذي تستحقونه تماما، رئيسا لدورة الجمعية العامة هذه. ولا يساورنا شك في أن أعمال هذه الدورة ستكلل بالنجاح بفضل قيادتكم الحكيمة.

الإرهاب الدولي آفة عالمية في عصرنا. ويشكل بزوغ الإرهاب تحديا كبيرا يواجه المجتمع الدولي. والواقع أن هذه الظاهرة تشكل أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين في هذه الألفية.

في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، ما زال المجتمع الدولي يعاني من صدمة شديدة للأسلوب القاسي والشرير الذي ارتكبت به تلك الأعمال المروعة التي أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح ودمار كبير في الممتلكات. إن قلوبنا مع الضحايا وأسرهم. وقد أعربت حكومة مملكة سوازيلند عن تضامنها مع الولايات المتحدة في إدانة الاعتداء الذي وقع مؤخرا على أراضيها. ووفدي لا يزال متفائلا بأن حكم القانون سيسود في نهاية الأمر وأن مرتكبي تلك الأعمال الوحشية سيقدّمون إلى العدالة.

ومملكة سوازيلند تتشاطر مشاعر قلق المجتمع الدولي بشأن الزيادة المثيرة للانزعاج في أعمال الإرهاب. إن أعمال الإرهاب، بطبيعتها وبصلاتها بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والجريمة المنظمة، تزعزع استقرار المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتجعل التنمية الاقتصادية معرّضة للخطر. ولأن هذا الخطر لا يحترم أية حدود، فمن الضروري أن يتوفر التعاون الدولي الفعال للقضاء عليه، حيث ظهر أنه أكثر الجرائم إلحاحا التي يجب على العالم أن يكافحها.

وإعلان قمة الألفية، الذي اعتمده رؤساء دولنا وحكوماتنا يوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، يوفر لنا أساسا قويا للعمل بسرعة. وفي تلك المناسبة عقد زعماؤنا العزم، على أعلى المستويات، للقيام بعمل منسق ضد الإرهاب الدولي والانضمام بأسرع وقت ممكن إلى كل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وقد فعلوا هذا اعترافا منهم بضرورة الرد العالمي على الإرهاب.

وفي هذا الشأن نحيي منجزات اللجنة المخصصة التي أنشأها قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠، في ١٩٩٦، والتي أدت إلى التدوين الهام للقانون الدولي بشأن الإرهاب. والصكوك القانونية التي وضعتها تشكّل دون شك إنجازا فعالا في مجال التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي. ونحن نرى أنها تشكّل جزءا من استجابة مناسبة لزيادة فعالية التعاون الدولي من أجل القضاء على الإرهاب، وبالتالي القضاء على الإفلات من العقاب الذي تمتع به الإرهابيون فترات طويلة.

ونأمل أيضا أن يتسنى وضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب - بفضل مشروع اقتراح قدمته حكومة الهند - إقرار نهج شامل متكامل حقا للتعامل مع الإرهاب الدولي، نهج ينطوي على قيمة مضافة تعزز الصكوك القانونية القطاعية السارية فعلا.

ولا تفوتني الإشارة هنا إلى أن من الضروري، دون المساس بحق الدول في الدفاع عن نفسها، تعزيز وتقوية دور منظمتنا كأداة لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين ولتعبئة شعوب العالم ضد التهديدات الجديدة التي لم يسبق لها مثيل. وكما قال الأمين العام عند تقديم تقريره عن أعمال المنظمة، الأمم المتحدة هي وحدها

> ”التي يمكنها أن تضفي الشرعية العالمية على الكفاح طويل الأجل ضد الإرهاب“. (A/56/PV.7، ص ٣)

وبعد ذلك بأسبوع قال للجمعية العامة:

”إن الإرهاب سيهزم إذا ما توحد المجتمع الدولي في تحالف واسع النطاق، وإلا فلن يهزم أبدا“. (A/56/PV.12)

هناك الكثير الذي يمكننا عمله للمساعدة على منع وقوع أعمال وحشية في المستقبل. وبهذه الروح، نرحب بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يرسم خطة يجب على الدول الأعضاء أن تتقيد بها إذا أردنا أن ننجح في جهدنا الجماعي لمكافحة الإرهاب.

لا يمكن أن تكون هناك فرصة أفضل من هذه الفرصة لتناول مسألة عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة استجابة جماعية منظمة بواسطة المجتمع الدولي ضد الإرهاب بكل صوره ومظاهره. وفي هذا الشأن، نعيد تأكيد النداء الذي وجهه مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز – الذي عقد في دربان ، بجنوب أفريقيا، في ١٩٩٨ – بعقد مثل ذلك المؤتمر، إذ أن من شأنه أن ييسِّر تحقيق توافق الآراء بين الدول بشأن تدابير مكافحة الإرهاب، وأيضا التشجيع على تهيئة مناخ ثقة وتعاون. ونحن واثقون بأن الأمم المتحدة، بالحكمة الجماعية لكل أعضائها، ستحقق أهدافها وستسود.

السيد جانغوني – بي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أبدأ بالإعراب لكم، سيدي الرئيس، عن سرور كوت ديفوار بمناسبة ترؤسكم الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن مدى سروري لأنكم تقودون عملنا وأنا أخاطب الجمعية للمرة الأولى. وفي هذه الوقت الحاسم، أؤكد لكم استعداد وفدنا للتعاون معكم بصورة تامة.

وأعرب أيضا عن تهانئ كوت ديفوار الحارة لسلفكم السيد هاري هولكيري، على الطريقة الممتازة التي اضطلع بها بمهامه الصعبة وعن تهانئنا الأخوية للأمين العام، السيد كوفي عنان، بمناسبة إعادة تعيينه لرئاسة الأمم المتحدة. إن عمله الممتاز منذ تعيينه الأول كان بشيرا بهذا التطور في حياته العملية اللامعة. ونحن نقدم له أفضل الأماني بالنجاح.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لويزاغا (باراغواي).

إن افتتاح الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة تصادف مع وقوع مأساة لا تنسى للأمريكيين وللعالم كله على حد سواء. فقد اختطف تنظيم إرهابي أربع طائرات أمريكية على خطوط داخلية لشن أربع هجمات مميتة، تجاوز عدد ضحاياها الآلاف. وكوت ديفوار تدين، بأوضح عبارات شديدة قاطعة، أعمال الإرهاب هذه، التي لا يمكن لعقل بشري أن يبررها. وكوت ديفوار، حكومة وشعبا، تقف تحية إجلال لذكرى الضحايا، الذين ينتمون إلى جنسيات عديدة.

وكما فعل الرئيس لورنت غباغبو، أكرر تعازينا الخالصة للشعب الأمريكي الباسل ولسلطات البلد المضيف وللأسر المكلومة. ونعرب أيضا عن تعازينا لكل البلدان الأخرى التي أصابها الحزن نتيجة هذه المأساة. ونحيي شجاعة وبسالة ووطنية أفرقة الإنقاذ – رجال الإطفاء وأفراد الشرطة والمتطوعين من المجتمع المدني – الذين عملوا، مخاطرين بأرواحهم، على إنقاذ بعض الضحايا من تحت الأنقاض.

نحن مقتنعون بأن الشعب الأمريكي الفخور الشجاع الذي اعتاد على التحديات الكبرى وعلى المحن، لن يسمح بالهزيمة أمام هذا الاختبار الصعب. إن الأمريكيين يدللون بالفعل للعالم على أن من الضروري أن يظلوا في مواجهة المحن متحدين وأقوياء وأن يتغاضوا عن التناحرات الحزبية – وهذا درس هام في البطولة. وأرجو أن أطمئنهم بأنهم لن يفتقدوا تأييد وتضامن كوت ديفوار في كفاحهم العادل ضد المرتكبين الحقيقيين والمتبنين لهذه الاعتداءات الجبانة.

وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي تأييدا قويا قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اعتمد بسرعة وبالاجماع يوم الجمعة، ٢٨ أيلول/سبتمبر. وهذا القرار، إذا نُفِّذ بقوة، سيكون سلاحا فعالا في حرب المجتمع الدولي ضد الإرهاب. وكوت ديفوار تؤيد أيضا الاقتراح بعقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة، لوضع رد منسق كاف على الإرهاب بكل صوره ومظاهره.

إن الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر صدمت العالم أجمع بل في الواقع آلمته. كما أنها أثارت حشدا من الأسئلة. بل إن الأسئلة دارت حول دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الخطيرة. إن الكفاح ضد الإرهاب ظل منذ عام ١٩٦٣ موضوعا لكثير من المعاهدات والقرارات وغيرها من الصكوك القانونية الدولية التي اعتمدتها الأمم المتحدة وسائر الهيئات الدولية. وللأسف لم يتم التوصل إلى أي نوع من توافق الآراء على تعريف كلمة ''الإرهاب''. فكيف يستطيع المجتمع الدولي أن يقضي بفعالية على شر من الشرور إذا كان أعضاء ذلك المجتمع مختلفين على طبيعة ذلك الشر؟

وإذا تركنا التدابير القانونية والعسكرية وغيرها من التدابير اللازمة للقضاء النهائي على الإرهاب - فإننا بحاجة إلى النظر في الأسباب الجذرية لهذه الآفة الحديثة التي تجلت بشكل صارخ في الهجمات الدموية في ١١ أيلول/سبتمبر. وفي ذلك السياق تتطلب تلك الهجمات أن نوليها اهتمامنا. فما الذي يمكن أن يتسبب في أن يحول البشر أنفسهم إلى قنابل حية وينهون حياتهم - هذا إلى جانب حياة الآلاف الآخرين من الأبرياء؟ وعلينا أن نطرح الأسئلة هنا في هذه المنظمة العالمية، التي يشير ميثاقها في أول سطوره إلى تصميمنا نحن شعوب الأمم المتحدة على:

''أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية،

''وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي،

''وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح،

''وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا

''أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار،

''وأن نضم قوانا كي نصون السلم والأمن الدولي،

''وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة،

''وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها''.

وفي الوقت الذي نجتمع فيه هنا في أعقاب الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ للنظر في التدابير اللازمة للقضاء على الإرهاب يصبح لدينا سبب قوي للتساؤل عما إذا كانت القرارات - بقدر ما تتسم به من رقة - تحترم دائما. فإعلان الألفية يبدأ بالقول،

''نحن رؤساء الدول والحكومات، قد اجتمعنا بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في فجر ألفية جديدة، لنؤكد مجددا إيماننا بالمنظمة وميثاقها باعتبارهما أساسين لا غنى عنهما لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم''. (القرار ٥٥/٢، الفقرة ١)

فمن الخطأ أن تواصل منظمتنا التساهل في النقص الواضح في الديمقراطية في بعض المناطق بينما تتوانى عن تشجيع دول في مناطق أخرى تبذل جهودا هامة لنشر الديمقراطية في بلدانها. وكما نعلم جميعا فإن نقص الديمقراطية يولد الظلم والإحباط، وبطبيعة الحال، فساد الحكم. فالواجب على المنظمة وهي تحترم سيادة دولها الأعضاء أن تعمل بتراهة على كفالة عالمية مبادئها العظيمة. وهنا أيضا لا بد من تأسيس الأولوية للقانون الدولي في كل مكان من العالم.

لقد دأبت الأمم المتحدة منذ إنشائها على تشجيع تدوين القانون الدولي والتدرج في تطبيقه في عملية تجاوزت توقعات مؤسسيها. والقانون الدولي الذي يحظى باحترام جل الأمم في كل الظروف تقريبا، حيوي للعلاقات السلمية وللتعاون. وللأسف، فالقانون الدولي يقف اليوم عاجزا عن التقدم وتكريس القيم الأخلاقية والسلوك المثالي. وهنا يجب على المنظمة، مرة أخرى أن تظل يقظة كي تستطيع تقديم المجرمين إلى العدالة، ومعاقبتهم إذا أمكن، بشدة وبعدل وإنصاف.

فلا يمكن أن تتم عولمة حقيقية وإنسانية دون التسليم بأن التضامن هو الواجب الأساسي. وقد ذكر الأمين العام، كوفي عنان، أن الحلول لا توجد إلا إذا تم التصدي للمسائل العالمية بصورة شاملة عن طريق تحسين التعاون وتوثيق التحالفات وتكريس الالتزام وتجدد التضامن. ولذا لا بد من النظر إلى التضامن على أنه المثال الهام. فبوسع الإحساس الحقيقي بالتضامن من أن يحل أيضا المسألة الأساسية وهي الإرهاب الدولي.

والواقع أن حلول جميع مشاكل المجتمع الدولي موجودة في ميثاق الأمم المتحدة الذي ينادي بالسلام والعدل والتضامن. والعقبة الوحيدة هي عجز الدول الأعضاء عن العمل معا في سبيل التضامن والتنفيذ الكامل للمثل النبيلة التي تنادي بها المنظمة. ولا ننسى أن القوة الفعلية للأمم المتحدة على اتخاذ الإجراءات ومواجهة هذه التحديات جميعها تكمن في رغبة الدول الأعضاء في التسليم بتلك القوة وتقبلها وتعزيزها عن طريق التضامن. وهذه هي الطريقة التي يمكننا بها أن نستأصل شرور الإرهاب الدولي الذي ينتمي مرتكبوه إلى جميع البلدان والأعراف والأديان.

السيد سركنيس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتوجه بالتهنئة إلى السيد هان سيونغ – سو بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة. وأرجو له كل التوفيق في مهمته النبيلة المثقلة بالمسؤوليات.

إن الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة، الناجمة عن هجمات إرهابية غير مسبوقة على مدينتي نيويورك وواشنطن العاصمة، مست حياة أناس كثيرين وغيرت، على غير توقع، خططنا وأهدافنا. فقد أضافت تلك الأحداث نفسها إلى القائمة الحزينة بأيام التاريخ السوداء التي شهدت إزهاق أرواح كثير من الأبرياء. واسمحوا لي أن أقدم، باسم حكومة وشعب ليتوانيا، تعازيَّ الصادقة إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وإلى من تضرروا بهذه المأساة الإنسانية. ويشاطر الشعب الليتواني حزن وآلام الذين يعانون من جراء الهجمات الإرهابية القاتلة.

وليتوانيا تدين بشدة العمل الإرهابي ضد الولايات المتحدة وتعرب للولايات المتحدة عن تضامنها ودعمها السياسي والعملي وعن تصميمها على الوقوف إلى جانب المجتمع الدولي في كفاحه ضد الإرهاب.

تقدر ليتوانيا تقديرا كبيرا الأعمال الجماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتشارك فيها في سياق الإجراءات المعقدة التي تتخذها الأخيرة لمكافحة الإرهاب. ولدى

منظمتنا الوسائل السياسية والقانونية اللازمة للاستجابة بفعالية لمن يشاركون في أنشطة إرهابية. واتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٦٨ (٢٠٠١) في اليوم التالي للمآسي التي حدثت في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا برهن على قدرة منظمتنا على العمل المؤثر والفعال. ونرحب كذلك باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يقدم أدوات قوية وفعالة لمنع الإرهاب الدولي.

وتعلق ليتوانيا أهمية كبيرة أيضا على دور المحافل الدولية الأخرى في قضايا مكافحة الإرهاب. وتوافق بلادي على البيانات التي أصدرها مجلس شمال الأطلسي وقرار تطبيق معاهدة واشنطن فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة. وأود أن أشير إلى أن حكومة ليتوانيا قررت أن تمنح حكومة الولايات المتحدة إذنا دبلوماسيا دائما بتحليق وهبوط طائراتها.

وتوافق حكومة ليتوانيا على ما توصلت إليه خطة عمل مجلس الاتحاد الأوروبي في ٢١ أيلول/سبتمبر. ويضم وفد بلادي صوته إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي وتؤيد ليتوانيا تأييدا كاملا نداءات الاتحاد الأوروبي بتشكيل أكبر ائتلاف عالمي ممكن لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتؤكد ليتوانيا موقفها من جديد، وهو أن مكافحة الإرهاب من أهم المجالات التي يلزم فيها تعاون سياسي وعملي أقوى بين المنظمات الدولية.

وستقدر ليتوانيا أيضا علاقاتها ببعض البلدان في ضوء الدعم الذي تقدمه هذه البلدان للإرهاب.

وتلتزم ليتوانيا التزاما قويا أيضا باتخاذ التدابير الداخلية الفردية اللازمة. ويجري البدء في اتخاذ اجراءات قانونية داخلية إضافية وتعديلات على التعليمات الموجودة فيما يتعلق بقمع الإرهاب، فضلا عن تدابير الأمن والتدابير المتعلقة بالقضايا الأخرى ذات الصلة. وتعمل ليتوانيا حاليا على وضع برنامج عمل وطني لمكافحة الإرهاب، وعلى تكثيف التعاون الثلاثي في منطقة بحر البلطيق بشأن اتخاذ تدابير مشتركة في هذا الشأن.

وليتوانيا، وهي دولة طرف في عدد من صكوك الأمم المتحدة وصكوك دولية أخرى، تعجل الآن في اتخاذ التدابير اللازمة للانضمام إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة الأخرى، ومنها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب واتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها، وغيرها. وتتوقع ليتوانيا أيضا أن تستكمل الجمعية العامة وضع صكين هامين جديدين متعددي الأطراف، وأن تعتمدهما، وهما اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي والاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي.

وستعزز ليتوانيا رقابتها على استيراد وعبور وتصدير السلع والتكنولوجيات الاستراتيجية. وسيجري تدعيم الجهود الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات المتصلة بها، فضلا عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أود أن أعود بإيجاز إلى ما ذكرته عن ضرورة التعاون العملي والسياسي بين الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. لقد أشير مرارا وتكرارا إلى وجود ١٢ صكا أساسيا من صكوك الأمم المتحدة المتعددة الأطراف تستهدف، مباشرة، قمع الإرهاب. والواقع أن هذه الصكوك تشكل أساسا قانونيا ذا طبيعة عالمية. وإن الشرعية الدولية تتيح مجموعة أوسع نطاقا بكثير من الصكوك الدولية ذات الصلة. وعلى سبيل المثال طور مجلس أوروبا بنجاح عددا من الاتفاقيات، مثل الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب والاتفاقية

الأوروبية المعنية بتسليم الأشخاص الذين ارتكبوا أعمالا إرهابية، وبروتوكولاتها وغيرهما. وأعتقد أن هناك من الأسس ما يكفي لتبادل الخبرات والممارسات الطيبة بين منظمتنا ومجلس أوروبا. وأود أن أضيف أن وثائق نظام المعاهدات الأوروبي هذه ليست قاصرة على الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، بل إنها مفتوحة لآخرين.

ختاما، أود أن أقول إنني أعتقد أن الجمع بين الجهود الداخلية والأساليب الدولية الموجهة لمكافحة الإرهاب سيقودنا إلى النجاح في منعه.

السيد فال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أجمعت بلادي، السنغال، وشعبها، من خلال السيد عبد الله وادي، رئيس الجمهورية، وبغض النظر عن الاعتبارات السياسية أو الاجتماعية أو الدينية، على شجب الهجمات الإرهابية التي دبرت ضد الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ أيلول/سبتمبر الماضي بقوة وحماس.

وإجلالا للذكرى الخالدة لآلاف الضحايا الأبرياء الذين اختطفوا بوحشية من أحبائهم، أود أن أعرب مرة أخرى عن عميق مواساتنا وعن تعاطفنا القلبي وتضامننا الثابت مع الأسر الثكلى والشعب الجسور وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ومع جميع البلدان الأخرى – ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – التي لبست ثوب الحداد من جراء هذه المأساة التي لا توصف.

إن العنف الشنيع العشوائي الذي لم يسبق له مثيل للهجمات وآثارها المدمرة للأرواح والممتلكات المادية وطبيعتها المدبرة والمخططة بعناية جرحت مجتمع شعوب الأمم المتحدة وأنزلت الأسى به وأثارت غضبه.

والإرهاب، سواء كان بتدبير من الأفراد أو الدول أو الجماعات التي لا تنتمي إلى دولة، لا يجوز أن يفلت من العقاب. ولا يمكن مطلقا تبرير الأعمال الإرهابية – ناهيك عن إعطائها الشرعية – بغض النظر عن مكان ارتكابها أو دوافعها أو الظروف المحيطة بها، وبغض النظر عن هوية مدبريها أو مرتكبيها أو ضحاياها أو معتقداتهم السياسية أو تراثهم الاجتماعي – الثقافي أو عقيدتهم.

ووفد بلادي ممتن للإحساس القوي بالمسؤولية من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة، وللسرعة الكبيرة التي عالجا بها هذا الخطر الذي يهدد الجنس البشري وأمنه ومستقبله عن طريق الشجب الجماعي وبأقصى قوة لهذه الأعمال الوحشية التي لا تمت بصلة إلى الأخلاق أو الدين أو الحس السليم.

وفضلا عن الشجب الرسمي، يجب أن يكون رد فعلنا شديدا وقويا وملموسا، ويجب أن تتخذ إجراءات تبعث رسالة واضحة قبل أن تخفت ذكرياتنا الأليمة نتيجة لمرور الزمن أو لانشغالنا بمشاكلنا اليومية أو لسياسة واقعية لا يمكن لأي شيء على الإطلاق أن يحيزها أو يبررها.

وهذا هو المعنى الأعمق للمبادرة التي اتخذها السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال، الذي اقترح في اليوم التالي لمأساة ١١ أيلول/سبتمبر، أي قبل أن يتخذ مجلس الأمن قراره ١٣٧٣(٢٠٠١)، وضع عهد أفريقي لمكافحة الإرهاب. وأود هنا أن أستشهد برئيس دولة السنغال، الذي قال:

”لقد شجبت البلدان الأفريقية فرادى الأعمال الإرهابية التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر وأعربت عن تضامنها مع الشعب الأمريكي. ويجري حاليا إقامة تحالف عالمي ضد الإرهاب. وهذا التحالف تنضم إليه البلدان الأوروبية، فرادى، وكذلك، في المقام الأول، في جبهة منظمة في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي. وأرى أن البلدان الأفريقية، بدورها،

ينبغي أن تشارك بأكثر من مجرد إصدار بلاغات شفوية بسيطة، وذلك عن طريق اتخاذ إجراء مباشر في كفاح عالمي. وأسباب ذلك، قبل كل شيء، رفضنا للعنف وشجبنا للإرهاب، الذي يهدد جميع الدول، بما فيها دولنا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولئن كان التهديد المباشر واضحا، فإن التهديد غير المباشر موجود وهو تهديد حقيقي إذا ثبت اشترك دولة أفريقية في أعمال إرهابية ضد بلد آخر. وإذا نفذت أعمال انتقامية فإنها ستهدد قارتنا".

لقد اتصل رئيس جمهورية السنغال، كعادته في الجمع بين الأفعال والأقوال، بالسيد فردريك تشيلوبا، رئيس دولة زامبيا، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، لمناقشة اقتراح يرمي إلى إبرام اتفاق بين الدول الأفريقية في شكل عهد أفريقي ضد الإرهاب وذلك بإنشاء لجنة تتألف من رؤساء الدول.

وعلى الصعيد العملي، اقترح الرئيس وادي، على سبيل المثال، قبل اجتماع مجلس الأمن – عددا من التدابير يمكن أن تطرحها اللجنة، لصياغة تفاصيل تتعلق بالقضايا التالية، وهي معروضة لإدخال تعديلات عليها وزيادة تفاصيلها: التعاون والتنسيق مع التحالفات الأخرى المناهضة للإرهاب في شتى أرجاء العالم؛ والتزام كل دولة أفريقية برفض المشاركة والامتناع عن المشاركة في أي شكل أيا كان من أنشطة وأعمال الإرهاب؛ التزام كل دولة أفريقية بعدم تمويل أنشطة أو أعمال الجماعات الإرهابية؛ والتزام كل دولة أفريقية برفض إتاحة إمكانية الوصول إلى أراضيها لأية أفراد أو جماعات لها نوايا إرهابية؛ والتزام كل دولة أفريقية بالموافقة على جميع عمليات التفتيش الأفريقية أو الدولية إذا كانت هناك علامات تدل على التحضير لارتكاب أعمال إرهابية.

وهذا العهد الأفريقي، الذي سيجري اعتماده في اجتماع داكار في هذا الشهر، سيكون أداة تكميلية مفيدة لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المعنية بالوقاية من الإرهاب ومكافحته، التي اعتمدت في الجزائر في تموز/يوليه ١٩٩٩ بناء على مبادرة من الجزائر وبدعم من السنغال العضو في مجموعة الدول الخمس المخولة بصفة خاصة من قبل الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحسمها. وفي الوقت نفسه، ينبغي ملاحظة أنه بغية التأكيد على حُسن توقيت المبادرة ونطاقها اعتمدت منظمة المؤتمر الإسلامي، والسنغال عضو فيها أيضا، عدة قرارات، وقبل كل شيء معاهدة معنية بمكافحة الإرهاب الدولي.

أما حركة عدم الانحياز، فقد عرضت في الاجتماع الوزاري الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، فكرة عقد مؤتمر قمة دولي معني بالإرهاب، تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن شأن عقد ذلك المؤتمر أن يمثل استجابة ملائمة لرغبة مجلس الأمن، الذي أكد في قراريه ١٢٦٩ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، على الحاجة الماسة إلى تكثيف الكفاح ضد الإرهاب وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال الرئيسي على أساس مبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي.

لقد أصبح هذا التعاون العالمي أمرا لا سبيل إلى تجنبه بعد أن اتضح أنه لا توجد دولة وحدها قادرة على كسب الحرب ضد مجرمي الأرهاب الدوليين المشبوهين. وتتطلب هذه الحرب بناء تحالف عالمي يستند إلى ترتيبات إقليمية أو دون إقليمية قائمة بالفعل أو يتعين إقامتها، على نسق نماذج المبادرات الأوروبية الممتازة ومشروع العهد الأفريقي الذي اقترحته السنغال.

وأصبح هذا التحالف العالمي في الوقت الحاضر مسألة حتمية بصورة مطلقة بسبب طبيعة وطرق وأشكال ومظاهر الأنشطة الإرهابية التي تغيرت ونقحت حتى

لا تبعث على الشك. وأشير في هذا الصدد إلى أشكال الإرهاب الكيميائية والبكتريولوجية والنووية وأشكال الإرهاب الأخرى والأخطار المروعة، التي لم تعد احتمالا بعيدا أو نظريا، والتي أصبحت جديرة بأخذها في الاعتبار بصورة جادة لإنقاذ البشرية من كارثة فناء جماعي.

وتعرب السنغال عن تأييدها بحماس للنداء الملهم الذي أطلقه السيد كوفي عنان، أميننا العام، الذي حث الدول الأعضاء، في تقريره، على الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الـ ١٢ بشأن الإرهاب الدولي، التي أُعدت واعتمدت تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن بين هذه الصكوك القانونية الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي لا بد من التعجيل بدخولها حيز النفاذ.

الأخطار في هذه المعركة تقتضي منّا أن ننحي جانبا في أسرع وقت ممكن، منازعاتنا المعتادة، إذا لم نقل التقليدية، بشأن تعريف مفهوم الإرهاب. فضلا عن ذلك، ولئن كانت المناقشات التي جرت في لجنة حقوق الإنسان وغيرها من المحافل الأخرى ذات الصلة سارة وغنية إلى حد كبير، فإن مما يؤسف له أن الاخطبوط الحاقد للإرهاب وآثاره التدميرية، تحول إلى حقيقة مروعة وظاهرة ومأساوية وملموسة.

ويتعين التوصل على نحو عاجل إلى توافق دولي في الآراء على أساس قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) لبلورة كفاحنا المشترك. وتشجع السنغال بقوة اللجنة المخصصة المعنية بالإرهاب الدولي التي أنشأتها الجمعية العامة على القيام بكل ما تستطيع أن تقوم به لاتمام أعمالها واستكمال صياغة مشروع الاتفاقية.

واستنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١) المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر، لا يخامر بلدي الشك بأية حال في أن جميع الدول الأعضاء في أخوية الأمم المتحدة ستنفذ، بدون استثناء، التعهد الذي التزمت به بحزم للامتناع عن القيام بأية إجراءات تستهدف تدبير أعمال إرهابية أو تشجيعها أو دعمها أو ارتكابها. وليس لدى السنغال أي شك في أن جميع الدول الأعضاء سوف تضمن عدم استخدام أراضيها لتحقيق أغراض إرهابية أو استخدامها كملاذ لمحترفي الإرهاب أو الجماعات الإرهابية أو المقاتلين الإرهابيين، وليس لدى السنغال أي شك في أن جميع الدول الأعضاء سوف تتخذ التدابير الضرورية لتعزيز تبادل المعلومات بشأن الجماعات الإرهابية وتحركاتها ومنظماتها بهدف منع إقامة وتطوير وانتشار الشبكات التي تدعم الإرهاب.

قبل أن أختتم كلمتي أود، على غرار المتكلمين السابقين، أن أشدد على الحاجة الماسة إلى قيام المجتمع الدولي بعزيمة متساوية وبحزم بمعالجة القضايا المتأصلة للإرهاب ووسائل اجتثاث شأفة الفقر والإقصاء والقطيعة – المظالم الصارخة التي تشكل أرضا خصبة تنتعش فيها كل مشاعر الإحباط واليأس والسخط.

أود، أخيرا أن أؤكد من جديد اعتقادنا الراسخ بأن الكفاح ضد الإرهاب كفاح من أجل ضمان الحريات وتعزيز حقوق الإنسان. وهو كفاح يومي من أجل الديمقراطية وحكم القانون، حرب لا تنازل فيها من أجل السلام المدني وبقاء البشرية وانتصار القيم النبيلة التي نتشاطرها جميعا. حرب عنيدة ضد الجريمة الدولية المنظمة لا تقبل أبدا بمحاولات الجمع بين فلسفات دنيئة أو إغراءات عقيمة لإقامة حواجز مصطنعة بين الأمم والثقافات وبين الروحانية والحضارات.

وتمر البشرية في الواقع بمرحلة حرجة من الرحلة الإنسانية وتقوم بالتفكير في مصيرها. وهي تقف عند مفترق

طرق؛ فإما أن تتخذ جانب الحياة وإما أن تنحاز إلى تجار الموت. أما السنغال، شأنها شأن الأغلبية العظمى من البشر، فقد اختارت الحياة والأمل.

فلعلنا جميعاً نستجمع قوة إرادتنا، ونوحد جهودنا، ونبني توافق الآراء والتآزر اللذين نحتاج إليهما حتى تستطيع الجمعية العامة ومجلس الأمن مواصلة التكلم بصوت عال وبوضوح وبنبرة موحدة دفاعاً عن القضية الوحيدة ذات الأهمية في مواجهة تزايد التطرف. ويجب علينا أن ننظر من جديد في حالة الفقر والشقاء البشري الآخذة في التدهور لكي نكفل بقاء الجنس البشري وانتصار الإنسان من خلال بناء عهد عالمي. فتلك هي الطريقة الوحيدة للتغلب على الإرهاب الدولي.

السيد بلزان (مالطة) (تكلم بالانكليزية): في وقت سابق من هذا الأسبوع أدلى ممثل بلجيكا بياناً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة، بما فيها مالطة. ومع تأييدي الكامل لجوهر بيانه، أود أن أبدي عدداً من التعليقات من منظور مالطي.

مع أن الإرهاب قد أطل برأسه القبيح مرات لا تحصى في أماكن يخطئها الحصر، لم يحدث قط أن بعث مظهر وحيد من مظاهر هذا السلوك الجبان والخالي من المشاعر كل هذه الموجات من الفزع والخوف في أرجاء العالم بأكمله. فقد تشاطر المشاهدون الذين تفصلهم عن بعضهم البعض آلاف الأميال في عالمنا المعولم والمترابط، من خلال شاشات تليفزيوناتهم، نفس الشعور بالرعب والاشمئزاز الذي بعثته فينا جميعاً حوادث ١١ أيلول/سبتمبر الشنعاء هنا في المدينة المضيفة للأمم المتحدة. وفي ذات اليوم الذي كان من المقرر أن تبدأ فيه هذه الجمعية العامة النظر في البنود المدرجة في جدول أعمالها، وكثير منها على درجة عالية من الأهمية والإلحاح، إذا بواقع الخطر المتمثل في الإرهاب العالمي على نطاق غير مسبوق يفرض نفسه على صدارة جدول الأعمال.

ولكن الإرهاب ليس جديداً على جدول أعمال الأمم المتحدة. وفي الأيام الأخيرة، طغت البشاعة المطلقة للمأساة التي حركت مشاعرنا جميعاً على المناقشات الجارية بشأن أفضل الطرق للتعامل مع الإرهاب على الصعيد الدولي. فاتخذ مجلس الأمن بعد أن عززت هذه الأحداث الأخيرة إصراره إجراء مثيراً وبعيد الأثر في ٢٨ أيلول/سبتمبر، يرمي إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات المتصلة بالإرهاب وخنق تدفقات الأموال التي تسانده. واستعان المجلس إلى حد كبير بالمناقشات الجارية داخل الأمم المتحدة في إضافة كثير من المقترحات والوصفات مباشرة إلى نطاق القانون الدولي، وجعل تنفيذها فورياً وعاماً. ومن الجدير بالترحيب دون شك أن هذه التدابير الرامية إلى القضاء على آفة الإرهاب قد أصبح لها قوة القانون.

وبتطبيق التدابير الجديدة بشأن تبادل المعلومات التنفيذية عن الإرهاب، علاوة على التدابير الجديدة الرامية إلى قطع شريان الحياة المالي عن العمليات الإرهابية الواسعة النطاق، كحلقات في سلسلة طويلة من الاستراتيجيات والآليات، سوف يمكن لها أن تلحق ضرراً بليغاً بقدرة الإرهابيين على العمل.

وتعرب حكومة مالطة عن التزامها الكامل بجهود المجتمع الدولي الرامية للقضاء على الإرهاب وبالتنفيذ السريع والشامل للتدابير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وكانت مالطة من أولى البلدان التي وقعت الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب على الإطلاق عندما فتح باب التوقيع عليها في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وهي تعتز بسجلها القوي في محاربة الجريمة المالية،

وتعمل في هذا الصدد عن كثب مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي نطاق مجلس أوروبا والكمنولث.

وقد شرعت الحكومة المالطية بالفعل في إجراء تحقيق مكثف، بالاشتراك مع الهيئات المالية والتنظيمية الوطنية، للكشف عن أي روابط تربط المنظمات المشبوهة بالمعاملات التي تجري من خلال المؤسسات المالية المحلية. ومع أن نتيجة هذا البحث كانت سالبة حتى الآن، لا يزال الاجتهاد والتدقيق مستمرين بشكل كامل.

وتقف حكومة مالطة دون تحفظ وراء المجتمع الدولي فيما يبذله من جهود لحرمان الإرهابيين من الوسائل لتكرار أعمال النذالة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. فمن بين أنقاض تلك الحوادث ولد شعور جديد بالهدف المشترك في أرجاء المجتمع الدولي. وقد أسرعت البلدان بالاعتراف بالمصلحة المشتركة فيما بينها وهي تشترك في التصميم على تخليص العالم من بلاء الإرهاب. ويعطي ما شهدته الأسابيع الثلاثة الماضية من الإعراب الملحوظ عن الإرادة السياسية والعمل الحاسم أملاً حقيقياً في أن تستطيع الجهود المتعددة الأطراف التي تبذل لاجتثاث جذور الإرهاب المروع أن تحرز تقدماً كبيراً.

وختاماً أود أن أعلن التزام حكومتي الكامل بالوقوف إلى جانب المجتمع الدولي في هذا الصراع في كل خطوة من الطريق.

السيد نيكولسكو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): تعرب رومانيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وتتفق تماماً مع الرسالة السياسية الهامة والبنّاءة التي وردت فيه. وأودّ أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية من منطلق وطني.

منذ ثلاثة أسابيع، في ١١ أيلول/سبتمبر، حدث شيء لا يمكن تصوره. فقد روّعت الهجمات الهمجية على الولايات المتحدة الناس في جميع أنحاء العالم. وشهدنا جميعاً في هلع هجوماً خسيساً على الحرية والسلام والبشرية. وقتل ما يزيد على ٠٠٠ ٧ من المدنيين الأبرياء من أكثر من ٨٠ دولة، بما فيها رومانيا. وتتشاطر رومانيا الشعور بالحزن العميق الذي سببته هذه الفظائع. ونعرب مرة ثانية عن مشاركتنا الوجدانية الحارة والعميقة لجميع الضحايا وأسرهم ولحكومة الولايات المتحدة والشعب الأمريكي.

وفي تضامن كامل مع حكومة الولايات المتحدة أصدر برلمان رومانيا، في ١٩ أيلول/سبتمبر، وقد أحاط علما بمقرر مجلس شمال الأطلسي بتنفيذ المادة ٥ من معاهدة منظمة حلف شمال الأطلسي، قرارا يستهدف توفير مرافق بحرنا وأرضنا ومجالنا الجوي لدعم إجراءات يُحتمل اتخاذها من باب الرد على الإرهاب، وتنسيق إجراءات رومانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومع شركائها وحلفائها من أجل أن تضع تحت تصرفها القوات والوسائل المتاحة، تمشيا مع الإجراءات المقترحة.

إننا نشارك في هذه المناقشة الهامة بإحساس عميق بالمسؤولية والإلحاح. وكما قال الأمين العام في ملاحظاته الاستهلالية في الجلسة الثانية عشرة، فإننا ''في كفاح أخلاقي لمحاربة شر تحرمه جميع العقائد''. يجب ألا يكون هناك أي مبرر سياسي أو ديني للعنف الإرهابي؛ ولا يجوز إلقاء اللوم على شعب أو دين عن أعمال أفراد فقدوا عقولهم. فالوحدة، وليست الفرقة، بين البشر هي الرد الصحيح على هذا العدو المشترك الذي لا يعرف حدودا وطنية، والذي يمكن أن يستهدف أي مجتمع من مجتمعاتنا. إن الإرهاب يجب أن يدان على نطاق العالم، وأن يحارب على جبهة عالمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل متحدا على أساس قيمنا المشتركة، لبناء ائتلاف عالمي وتحديد استراتيجية عالمية ومشروعة وطويلة الأجل لمكافحة الإرهاب.

والإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة بالفعل في الأسابيع الماضية – قرارا مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وقرار الجمعية العامة ١/٥٦ – لا تدين فحسب تلك الهجمات إدانة قاطعة وتعرفها بأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وتؤكد على حق الفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس بموجب الميثاق، بل إنها أيضا تحدد جدول أعمال واضحا تطرحه على الدول الأعضاء.

ومطلوب منا أن نتخذ الخطوات اللازمة في إطار نظمنا الخاصة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية، بما في ذلك توفير الإنذار المبكر؛ وحرمان الإرهابيين من التمويل والدعم والملاذ الآمن؛ والعمل معا لتشاطر المعلومات، والحماية من الأعمال الإرهابية؛ والانضمام أطرافا، دون تأخير، إلى الاتفاقيات الاثنتي عشرة والبروتوكولات المتعلقة بالإرهاب الدولي، والتي اعتمدت تحت رعاية الأمم المتحدة.

إن رومانيا طرف في ١٠ من هذه الصكوك العالمية، وفي الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب. كما وقعت على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٩، لقمع تمويل الإرهاب. وعملية التصديق على هاتين الاتفاقيتين ستكتمل عما قريب.

ونحن نتشاطر بالكامل الرأي القائل بضرورة التعجيل بالجهود الرامية إلى إبرام واعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ونحن على استعداد للقيام بدور نشط في سبيل بناء اتفاق حول القضايا المعلقة، بما فيها مسألة تعريف الإرهاب.

إن الكفاح ضد آفة الإرهاب يقتضي من الدول الأعضاء أن تتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفيما يخص رومانيا، اسمحوا لي أولا أن أشير إلى مساهمة الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو وزير خارجية رومانيا، الذي دعا مؤخرا، في دورة خاصة عقدت في فيينا للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، جميع الدول الـ ٥٥ المشاركة، إلى استخدام صلاتها الإقليمية واستخلاص مساهمة قيمة من خلال تقاسم المعلومات والخبرات المتعلقة بالأنشطة الإرهابية أو أية أنشطة إجرامية أخرى، وتعزيز تشريعاتها، بما في ذلك النص على أحكام لولاية على نطاق أوروبا لاحتجاز وتسليم المشتبه فيهم، واتخاذ إجراءات لتحديد مصادر تمويل الإرهاب وإحكام التشديد على هذه المصادر.

وعلى وجه الخصوص، قُدمت اقتراحات بالسماح لكل بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن تزيد عملياتها للرصد وحفظ النظام على الحدود، ومراقبة الحدود وتعزيز الأمن في المناطق المعرضة للخطر، وتحديد الاحتياجات وتوجيه المساعدات بشأن إصدار تشريعات موحدة مضادة للإرهاب، والتدريب على مكافحة الإرهاب، في حين يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تستكشف إمكانات توسيع برامج التدريب لتشمل التدريب على مكافحة الإرهاب بشكل يتماشى مع حقوق الإنسان.

واقترح الرئيس الحالي أيضا إنشاء فريق عامل معني بدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مكافحة الإرهاب، بمشاركة ممثل من مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

ثانيا، أود أن أشير إلى أن الخطة السنوية الوطنية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ لإعداد رومانيا للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، والتي أقرتها الحكومة قبل بضعة أيام، تشمل فصلا يتضمن تدابير خاصة تنفذ على المستوى الوطني بهدف تيسير التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب. ومن بين هذه التدابير تعديل التشريعات الوطنية، والتصديق على اتفاقيات مكافحة الإرهاب سالفة الذكر، واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاستفادة بالكامل من آليات

وقدرات وخبرات مركز المبادرة التعاونية لجنوب أوروبا من أجل مكافحة الجريمة العابرة للحدود، ومقره بوخارست.

الآنسة راموتار (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالانكليزية): سأدلي بالبيان التالي نيابة عن صاحب السعادة السيد جورج و. مكنتري، الممثل الدائم لجمهورية ترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة.

تتشاطر حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو الإحساس العميق بالصدمة والأسى الذي عايشته حكومة الولايات المتحدة وشعبها جراء الهجمات التي ارتكبت ضد مدينة نيويورك وواشنطن العاصمة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ونعرب عن خالص مواساتنا للضحايا وأسرهم، وعن تعازينا لجميع البلدان التي فقدت رعايا لها في هذه الهجمات الوحشية. وترينيداد وتوباغو تكبدت أيضا خسائر في الأرواح.

في ١١ أيلول/سبتمبر جددت حكومة ترينيداد وتوباغو التأكيد على تضامنها مع حكومة الولايات المتحدة وشعبها وتأييدها لهما، وأعلنت التزامنا غير المشروط بمساعدة الشعب الأمريكي حيثما أمكننا ذلك. كما نقلت حكومة ترينيداد وتوباغو إلى الولايات المتحدة التأكيد على دعمنا المتواصل في الجهود العالمية لمكافحة آفة الإرهاب الدولي.

إن ترينيداد وتوباغو تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بأقوى العبارات، وتكرر التأكيد على أنه ما من دافع على الإطلاق يمكن أن يبرر الأعمال الإرهابية. وهجمات ١١ أيلول/سبتمبر تشكل الآن تحديا للمجتمع الدولي ككل، وتستلزم وجود استجابة دولية قوية.

ومع تطور الأحداث، أصبح من الواضح لنا أن جميع البلدان معرضة للإرهاب بشكل أو آخر. لهذا السبب، يتعين علينا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، أن نوحد جهودنا لاستئصال هذا الشر من عالمنا. ومن واجبنا أن نعتمد وننفذ إجراءات فعالة لتعزيز التعاون بين الدول بما يكفل معاقبة مرتكبي أعمال الإرهاب والذين يدعمونهم. وهذا الجهد الدولي يتطلب الالتزام والتضامن. ويشجعنا أن المجتمع الدولي يؤيد بذل جهود عالمية ترمي إلى القضاء على الإرهاب على جميع الجبهات.

وتواصل ترينيداد وتوباغو دعم الجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية الإرهاب. ونرى أن اتخاذ قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) وكذلك قرار الجمعية العامة ١/٥٦ يعتبر من الخطوات الإيجابية التي اتخذها هذه المنظمة في سبيل النهوض بالجهد الدولي للقضاء على الإرهاب.

وسنشارك في الجهود الجارية في اللجنة السادسة للجمعية العامة من أجل استكمال المفاوضات حول وضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب. وتعزيزا لموقفنا ضد الإرهاب، انضمت ترينيداد وتوباغو إلى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل في شهر نيسان/أبريل من هذا العام، وسنقوم بجهود مماثلة فيما يتعلق بالمعاهدات الأخرى ذات الصلة، في ضوء قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشكل خاص.

وما فتئت ترينيداد وتوباغو تعارض دوما الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية؛ وقد وقعنا في الأسبوع الماضي فقط على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكولها المتعلق بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكولها المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر. ونحن ندرك ضرورة التحلي المستمر باليقظة في ضوء الروابط القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تتخذ أشكالا عديدة من بينها الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة، وغسل الأموال. وتؤدي مظاهر الإرهاب تلك إلى زعزعة استقرار الاقتصاد العالمي، كما أنها تزيد من شدة الآثار السلبية على اقتصادات البلدان النامية مثل بلادي.

لقد آن الأوان بالنسبة لنا – نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – لكي نضاعف جهودنا الرامية إلى تحقيق الهدف الذي يتوخى تخليص عالمنا من آفة الإرهاب. والمطلوب الآن هو التوصل إلى نهج موحد وشامل للتصدي لهذه المشكلة المتعددة الأوجه. ويتعين علينا – نحن أعضاء المجتمع الدولي – أن نتكاتف للصمود معا أمام التحدي الذي مثلته لنا الهجمات الإرهابية الأخيرة. وقد حان الوقت لكي نعمل فورا كيما نضمن لشعوبنا جميعا الحياة في بيئة من الحرية والديمقراطية. ولا بد لنا من أن نمكن مواطنينا من الاضطلاع بأنشطتهم اليومية العادية بمنأى عن الخوف. وإذا فشلنا في العمل بشكل حاسم في فجر هذه الألفية الثالثة، فإن ذلك سيؤدي إلى عواقب وخيمة على البشرية جمعاء.

السيد سيشاس دا كوستا (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): على الرغم من أنني فعلت ذلك من قبل، فإنني أتقدم بالنيابة عن الحكومة البرتغالية لأكرر التأكيد على مشاعر الأسى العميق التي نحس بها نتيجة للظروف المأساوية التي نعيشها اليوم. لقد آن الأوان لكي نحاول الاستفادة من الفرصة التي تتيحها هذه المناقشة لنعبر مرة أخرى عن التزامنا المشترك بالعمل لاستعادة السلام والاستقرار على الساحة الدولية.

لقد شهدنا في الأسابيع القليلة الأخيرة تحركا فريدا لتضامن المجتمع الدولي مع الولايات المتحدة. فقد تعرض ذلك البلد، المضيف للأمم المتحدة، لاستفزاز حقير وعدوان صارخ أثرا تأثيرا عميقا على حكومته وشعبه. وأدت الهجمات الإرهابية الوحشية، التي قتلت الآلاف من الأبرياء – مواطنين أبرياء من بلدان عديدة من بينها بلدي – إلى إصابة المجتمع الدولي بصدمة عنيفة، كما أحدثت موجة لم يسبق لها مثيل من الإحساس بالاشمئزاز. وجاء التعبير عن الحزن المشترك والأسى العميق مع الشعب الأمريكي بنبرة لم يسبق لها مثيل. واتسم رد الفعل السياسي العالمي بتصميم لم يكن معهودا من قبل.

وقد أوضحت حكومة بلادي موقفها الثابت في هذا الخصوص منذ اللحظة الأولى لوقوع تلك الهجمات. إننا نشارك علنا الولايات المتحدة في تصميمها على شن حملة دولية مستمرة، من خلال استخدام شتى الوسائل والسبل، لمحاكمة المسؤولين عن هذه الأعمال الإجرامية، وإشراك المجتمع الدولي في جهد متضافر يرمي إلى تفادي تكرار هذه الأعمال في المستقبل.

ولقد عملنا على عدة جبهات من منظمة حلف شمال الأطلسي إلى الاتحاد الأوروبي، ومن التعاون الثنائي إلى العمل في هذه الجمعية العامة. وعملنا بشكل واضح، ووقفنا إلى جانب الذين طالبوا باتخاذ تدابير ملموسة لمعاقبة المجرمين، وأعلنا أننا لن نقبل أبدا إفلاتهم من العقاب ولن نسمح بذلك أبدا.

وأسترعي انتباه الجمعية العامة بشكل خاص إلى الرد السياسي والعملي للاتحاد الأوروبي في مواجهة هذه الأزمة، وهو الرد الذي أشارت إليه رئاسة ذلك الاتحاد في بيان تم الإدلاء به في بداية هذه المناقشة باسم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

و لم يقتصر التعبير عن التضامن مع الولايات المتحدة على المستوى الثنائي وحده. فحصل الشعب الأمريكي أيضا على أوضح مظاهر التضامن من هذه المنظمة، أي الأمم المتحدة. فتم اتخاذ قرارين هامين من مجلس الأمن، وقرار من الجمعية العامة بإجماع لم يسبق له مثيل، كما أوضح الأمين

العام التزام المنظمة بأن تظل في مكان الصدارة في النضال ضد الإرهاب الدولي.

إن هذه اللحظة هي لحظة للعمل، ولكنها أيضا لحظة للتأمل في نفس الوقت. وينبغي أن يشمل هذا التأمل جميع مجالات عمل هذه المنظمة، وأن يستغل كل ميادين الأنشطة الممكنة التي قد تسهم في معالجة هذه المشكلة من خلال الوسائل المباشرة أو غير المباشرة، وعلينا ألا نكون منحازين في آرائنا ونحن نبحث الخلفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإثنية لهذه المشكلة. وعلينا أيضا ألا نختفي وراء حلول مبسطة لمشاكل معقدة. ويجب أن ننظر ليس فقد إلى الأشجار، بل أيضا إلى الغابة المحيطة بتلك الأشجار.

إننا نرفض الانحياز لرأي واحد في تركيزنا على ما يجب أن نفعله. قد يقول البعض إن هناك أولويات يجب اتباعها، وأنه ينبغي لنا أن نركز على الأولويات الأكثر إلحاحا. وفي رأينا، أن الأولوية الحقيقية الوحيدة تتمثل في حل المشكلة برمتها. وإننا إذ نأخذ هذا الهدف في الاعتبار، لا بد لنا من أن نكون على استعداد للعمل في وقت واحد في كل المجالات المختلفة التي قد تكون ذات صلة.

لا شيء يبرر الإرهاب الدولي، ولا أحد من ذوي النوايا الحسنة يقتنع بما يفكر فيه أولئك المسؤولين عن الأعمال الإرهابية. ومع ذلك فلنبق نصب أعيننا أن الإرهاب يزدهر ويحظى بتأييد جماهيري بين السكان الذين يتعرضون لأوضاع فقر خاصة، واستبعاد اجتماعي وسياسي، وعدم مساواة. إن هذه العوامل لا تبرر الإرهاب بأي حال من الأحوال. ومع ذلك، فإنها تساهم في زيادة التوترات وتصعيد حالات الصراع، وبالتالي فإنها تتيح أرضا خصبة للتطرف والتعصب وغير ذلك من الأشكال العنيفة وغير المقبولة للتعبير السياسي.

ولا بد لنا من أن نشن هذه الحرب على جميع الجبهات، انطلاقا من تقييد الأعمال الإرهابية إلى التوعية بأخطارها، ومن إقامة العدالة ومنع الجريمة إلى النهوض بالتنمية. فبالحلول الشاملة فقط سيكون بالإمكان إيجاد السبل التي تؤدي إلى التغلب على المشاكل بالغة التعقيد.

إننا نناقش هذه القضية الهامة في ظل أحوال ملحة للغاية. فالظروف العملية قائمة الآن لكي نبدأ ردنا الدولي الحاسم بمحاكمة المسؤولين شخصيا عن تلك الجرائم، واتخاذ كل الإجراءات المشروعة للحيلولة دون تكرار تلك الجرائم في المستقبل، ولا بد من شن حملة متسقة لصالح القيم التي تمثلها العدالة والتسامح وكرامة الحياة الإنسانية. ولا بد أيضا من شن حرب من أجل قيمنا الأساسية للديمقراطية، وحكم القانون وسيادة حقوق الإنسان. وسيمثل الحفاظ على هذه القيم وإعادة التأكيد عليها، لا سيما خلال هذه اللحظات العصيبة التي نمر بها، أفضل تعبير عن تصميمنا على عدم تمكين هؤلاء المجرمين من أن يقفوا في وجه الحالة السوية لمجتمعاتنا. إننا لا يمكن أن نسمح للإرهاب بأن يملي علينا القواعد التي ننظم بها حياتنا.

لقد أصبحت الحالة التي نواجهها الآن حالة صراع فاصل بين القيم الأساسية، وأنماط الحياة، ومفاهيم الكرامة الإنسانية. ولكن دعونا لا نخلط الأمور. فهذا الصراع ليس حربا بين الحضارات. كما أنه ليس صراعا بين الغرب والعالم الإسلامي. ولا نحتاج إلى استخدام الذاكرة التاريخية لنفهم أن التعصب والأصولية ليسا مقصورين على أي منطقة أو ثقافة أو دين.

ومما له أهمية بالغة أيضا أن نلاحظ أن التقاليد الإسلامية قد مثلت، طوال قرون، أحد أكثر أشكال الحضارات تسامحا. وقيمها تنتمي إلى تراثنا المشترك، ونحن في بلدي فخورون للغاية بالدور الذي أدته هذه القيم في تاريخنا.

وهناك بلدان عربية وإسلامية من أفضل أصدقاء البرتغال، ونحن لا نساوي أبدا بين دين من أكثر الأديان احتراما ومجموعة من المتعصبين عملوا باسمه بصورة غير مسؤولة وغير مقبولة.

لقد عانت البلدان والشعوب الإسلامية خلال سنين عديدة من الإرهاب الدولي. وهي ملتزمة كالتزامنا بهذا الكفاح، وإني، في هذه الفترة الحرجة للغاية، أشعر من الضروري التشديد على ذلك أمام هذه الجمعية. فلنكن واضحين بشأن هذه المسألة ولنرفض بحزم ونناهض كل تعابير العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وكما قلتُ، ظلت البرتغال تعمل جاهدة مع شركائها في الاتحاد الأوروبي لإيجاد أفضل الطرق والوسائل للإسهام في هذا الجهد المشترك. وقد قرر الزعماء الأوروبيون مؤخرا اتخاذ تدابير رئيسية للتعامل مع هذا الخطر، جامعين بين العديد من قدراتنا القضائية والاستخبارية. ونعتقد أنه ليكون لهذه الجهود أثرها الكامل، يجب أن تتابع في أبعاد إقليمية أخرى وأن تنسق على الصعيد العالمي.

وإننا نحث الدول الأعضاء على النظر في اتخاذ كل التدابير اللازمة لوضع إطار للتعاون القضائي الدولي بشأن المسائل الجنائية. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتبادل المعلومات لتمكين مؤسسات إنفاذ القانون في جميع أرجاء العالم من معالجة انتشار الإرهاب الدولي.

ويجب علينا أن نعترف بأن مسألة الإرهاب الدولي لم تكن لبعض الوقت ذات أولوية في جدول أعمالنا في الأمم المتحدة. وإننا نلم بالمصاعب المفاهيمية التي كان على هذه المنظمة أن تواجهها بشأن هذه المسألة وكيف كان تجاوزها صعبا.

ويبدو أن الأحداث الأخيرة قد غيرت السيناريو برمته. ولم يصبح من الضروري والمحتم استخدام جميع صكوك القانون الدولي السارية المفعول سلفا فحسب، ولكن أيضا توجيه معظم اهتمامنا مستقبلا نحو إكمال الإطار القانوني الذي لا غنى عنه لتمكين الأمم المتحدة من وضع نفسها في طليعة برنامج العمل هذا.

وفي هذا السياق، نرحب كثيرا باعتماد قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويجب على أعضاء الأمم المتحدة أيضا الانضمام إلى الاتفاقيات الـ ١٢ التي تتناول مختلف جوانب الإرهاب الدولي والتي تشكل مجموعة قانونية متماسكة وقائمة، والتوقيع على تلك الاتفاقيات والتصديق عليها وتنفيذها. وقد صدقت البرتغال فعلا على ١٠ من هذه الاتفاقيات ووقعت على الاثنتين الأخريين، وهما تمران بعملية المصادقة بشكل عاجل.

وفي الأمد الطويل، ينبغي للجمعية أن تنظر فيما يمكن اتخاذه من تدابير أخرى في هذا الصدد. وينبغي لعمل الفريق العامل المنشأ في إطار اللجنة السادسة أن يتركز على إعداد مشروع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، بطريقة تحافظ على مكتسبات الاتفاقيات القائمة بالفعل مع معالجة ثغراتها.

وتلك طريقة صالحة لجعل هذه المنظمة ذات فائدة عبر طائفة الجهود الدولية وضمان بقاء شرعيتها وقيمها في لب جميع الإجراءات المستقبلية لتنفيذها. ويجب ألا ننسى مطلقا أن هذه المنظمة هي أعلى تعبير عالمي عن التعاون الدولي ويجب أن تبقى دائما هكذا.

وقد استرعى الأمين العام انتباهنا إلى المأساة الإنسانية الماثلة التي يواجهها شعب أفغانستان. ويتحتم على المجتمع الدولي أيضا تعبئة الموارد اللازمة لمساعدة ملايين اللاجئين المهددين بالعوز والمجاعة.

واسمحوا لي أن أنهي بياني بنغمةٍ تنم عن الأمل.

إن جهودنا المتضافرة تظهر بوضوح أين يقف المجتمع الدولي في وجه الأحداث المأساوية الأخيرة. ويمكن لأممنا المتحدة أن تُحدث وستُحدث أثرا هاما في مكافحة التهديدات التي أمامنا. وإنه كفاح من أجل السلم واحترام الحياة الإنسانية، حيث ينبغي للمرء أن يأخذ في الاعتبار المخاطر والخسائر التي قد تحيق بنا؛ وهو كفاح من أجل الحرية، يُشن في إطار سيادة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والقيم الديمقراطية والمبادئ الأساسية التي تمتثل لها هذه المنظمة.

السيد مواكاواغو (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): مرت أكثر من ثلاثة أسابيع على أعمال ١١ أيلول/سبتمبر الخسيسة. وإننا نتوجه بمؤاساتنا إلى الضحايا وتعازينا القلبية إلى حكومة وشعب الولايات المتحدة وجميع البلدان التي فقدت مواطنين لها في البرجين التوأمين. وقلوبنا ودعواتنا مع كل الضحايا.

إن الإرهاب ليس له دين، ولا عرق ولا قومية. ولكن الإرهابيين عادة ما يستغلون ويستخدمون هذه العناصر لإحداث أكبر قدر من الأثر. إن الإرهاب خسيس. وهو سرطان إن لم يستأصل سيتسبب في معاناة فوق الوصف تحل بمجتمعنا والعالم. وفي هذا الجهد، مما له أهمية حيوية مواجهة بذور الإرهاب مواجهة مباشرة.

وقد مرت المنطقة دون الإقليمية في شرق أفريقيا بتجربة مؤسفة مع الإرهاب الدولي. ففي آب/أغسطس ١٩٩٨، قام الإرهابيون، في هجوم منسق، بتفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في العاصمتين دار السلام ونيروبي. وأحبطت محاولة مماثلة ضد سفارة الولايات المتحدة في كمبالا بأوغندا. وقتل أكثر من ٢٠٠ شخص، بينما جرح الآلاف. ونتيجة لذلك أنشأت المنطقة دون الإقليمية لشرق أفريقيا لجنة مشتركة لتنسيق إجراءاتنا لمكافحة الإرهاب.

وفي هذا الصدد ينضم بلدنا بلا تحفظ إلى التعابير الجماعية عن الغضب حيال الأعمال الإرهابية المروعة التي ارتكبت في نيويورك وواشنطن العاصمة. وبنسلفانيا في الشهر الماضي. إن تلك الأعمال الإرهابية تمثل تطورا للإرهاب إلى أبعاد جديدة مرعبة. ويجب أن ينصب غضبنا الجماعي الآن تجاه العمل المتضافر لمكافحة الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره.

إن الرعب والمآسي التي أطلقها الإرهابيون من عقالها تمثل تهديدا لكل المجتمعات. ومن الواضح أن الإرهابيين يستغلون أوجه قصور الصكوك القانونية واللوائح والإجراءات والضوابط الدولية، وخاصة في عصر العولمة هذا، للإفلات من العدالة والمساءلة. ولم يعد ممكنا للسيادة وحدها التغلب على خطر الإرهاب الدولي. وقد أظهر العديد من المآسي الأخيرة أن النهج الوطني شديد القصور. ولذا فإن التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو كيفية التغلب على هذه القيود. وغني عن البيان أن الأمم المتحدة توفر الشرعية للشعور بالمسؤولية الدولية عن الحرب الجديدة على الإرهاب.

وبينما لا يمكن التشكيك في استيائنا من الإرهاب إلا أنه من المهم بنفس القدر أن تعالج هذه الهيئة العناصر التي تولد في المجتمع مثل هذا السرطان. وعندما تهدأ الأمور سيكون واجباً على الجمعية العامة أن تطلب من الأمين العام أن يصدر تقريرا ييسر نقاشاً واعياً وحلاً في نهاية المطاف.

وتعي تنزانيا تماما أن الحرب الناجحة ضد الإرهاب سوف تتطلب جهدا مستداما وواسع النطاق ومنسقا. وسوف تتطلب تعاوناً عملياً. كما أنها ستتطلب استعراضاً لقدراتنا المختلفة على شن هذه الحرب. وسوف يتطلب هذا

في بعض الأحيان تقديم المساعدة لتعزيز قدرات من منا غير معدين بالقدر الكافي لمواجهة هذه الحرب الجديدة.

هذا أمر هام. وهو مهم لأنه في بعض الأحيان قد لا تتوفر بعض المعلومات الحيوية من بلد ما، حتى ولو كانت مطلوبة، وذلك لمجرد أن البعض يفتقر إلى نظام تنظيمي ملائم للاستجابة للحاجة. ولذلك يجب أن نبتكر استراتيجيات جماعية لتعزيز قدراتنا المشتركة لمعالجة التحدي الذي نواجهه وأن نوجد مناخاً تنظيمياً مساعداً يكون موحداً ومتناغماً وفعالاً وقابلاً للإنفاذ. إن إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي هي الآن مطلب مُلِح.

ومن وجهة نظرنا أيضاً أن الاستراتيجيات الصالحة يجب أن تشمل تبادل المعلومات وبناء القدرات للاستخبارات وإنفاذ القانون ضمن تحالف واسع النطاق ضد الإرهاب. ويعي بلدي بحسرة أن الإرهابيين يعملون على نطاق عالمي. لذلك تتطلب المعركة الناجحة ضد الإرهاب تعاونا دوليا ووحدة مستمرة بيننا جميعا. ولا يجب في الوقت الذي نشن فيه هذه الحرب أن تشعر أية منطقة أو بلد أو شعب بعدم الأهمية الاستراتيجية.

وترحب جمهورية تنزانيا المتحدة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اتخذه مجلس الأمن في أعقاب أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر المأساوية. ولا يمكن للإرهابيين البقاء والترعرع على نطاق واسع إن لم يتم تمويل أنشطتهم. وتتطلب المبادرات التي تجسدها الصكوك التي اعتمدتها هذه الجمعية، بما فيها الاتفاقية الدولية لمنع التفجيرات الإرهابية والاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب، دعمنا وتنفيذنا غير المشروطين.

لقد ظلت الأمم المتحدة وينبغي أن تظل محفلا متعدد الأطراف للعمل الدولي الفعال ضد هذا النوع من الأعمال الشيطانية الذي شهدناه في الماضي القريب. ويمكننا من خلال هذه الهيئة أن نشرع في عملية صارمة ولكن عادلة لاقتفاء أثر مرتكبي الإرهاب. ولقد قمنا في حقيقة الأمر من خلال هذه الهيئة بوضع صكوك متميزة توفر آليات ملائمة لتعبئة دعم سلطات أجنبية من أجل التعاون في إطار متعدد الأطراف لمحاربة الإرهاب. ونحن بحاجة إلى تعزيز تنفيذها.

وهناك مجموعة من السبل التي يمكن من خلالها تمويل الأنشطة الإرهابية. وتقع بعض هذه السبل خارج النظام التنظيمي الرسمي. ولقد شملت حتى تمويل المنظمات الخيرية أو فتح حسابات مسجلة في الخارج. ورغم أن أغلبها من المساعي المشروعة إلا أن غيرها فتح نافذة لتمويل الإرهاب. وللتفريق بين ما هو شرعي وغير شرعي، من الضروري أن يتم التعاون مع سلطات إنفاذ القانون على صعيد دولي. ولكن هناك أيضاً أهمية حاسمة لتنفيذ هذا العمل بشكل مشروع وبطريقة تحترم سيادة كل الدول. ويجب في حقيقة الأمر السعي إلى تنفيذ كل جهودنا للقضاء على بلاء الإرهاب بشكل لا يصم أي شعب أو ديانة أو منطقة بالعار، وأن نفعل ذلك بروح حقيقية للشعار الشائع الآن في الشوارع الواقعة خارج هذه الجمعية: ”في وحدتنا بقاؤنا“.

إن العمل الدولي الجماعي والتدابير الوطنية الفعالة هي حتميات متصلة تسير جنبا إلى جنب. ونحن في تنزانيا نعي تماما مسؤولياتنا المحلية تجاه تعزيز جهودنا الجماعية لمحاربة الإرهاب. وبهذه الروح نؤيد التدابير الثنائية ومتعددة الأطراف الرامية إلى محاربة الإرهاب. ولمصلحتنا المشتركة أن نعمل فرادى وجماعة نحو تحقيق هدفنا الخاص بالقضاء على بلاء الإرهاب.

السيد باليسترا (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في الدورة السادسة والخمسين، اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على انتخابه. وسوف تكون هذه المهمة معقّدة وتنطوي على

تحديات بشكل خاص. إلا أننا على ثقة تامة في كفاءته وقدرته على إدارة أعمالنا في هذا الطريق الصعب.

وباسم شعب وحكومة سان مارينو، أود أن أعلن مرة أخرى إدانتنا الشديدة والصارمة لأعمال العنف الوحشي التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر. وأود أن أؤكد للولايات المتحدة الأمريكية وشعبها تضامن سان مارينو معهما وأن أعرب عن خالص تعازينا إلى أسر الضحايا.

وبموجب قواعد القانون الجنائي الدولي يمكن وصف هجوم ١١ أيلول/سبتمبر بأنه جريمة ضد الإنسانية، نظراً لطابعه الواسع النطاق ولأنه كان موجها ضد سكان مدنيين. ويفرض الطابع الدولي لهذه الجريمة على كل الدول واجب المساعدة في تحقيق مثول المجرمين أمام القضاء .

يجب أن تجعلنا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المفجعة والمأساوية نفكر في السيناريو الدولي الذي نشأ منذ ذلك الحين. فلأول مرة في التاريخ نضطر الآن إلى مواجهة نوع جديد من الصراع، يختلف في طبيعته ومدلوله عن الصراعات السابقة . إنه صراع لا يبدو في شكله التقليدي، كما أنه ليس صراع دولة ضد دولة أخرى، وهو ليس صراع دولة ضد كيان سياسي، وليس حتى صراع دولة ضد مجموعة من المتمردين أو المقاتلين.

لقد انتهك عدو غامض وخسيس سيادة دولة وسلامتها، إنه عدو بلا وجه وبلا هيكل يمكن التعرف عليه. ولهذه الأسباب، فإن هذا العدو لا يعرف الرحمة وهو مخيف بدرجة شديدة. إن كل البلدان في العالم، بغض النظر عن حجمها وعرقها وتنظيمها السياسي ووضعها الاقتصادي، معرضة لهذا النوع الجديد من العنف المدمر، الذي يمكن بل ويجب القضاء عليه.

لم يعد العالم مجرد شبكة من الدول تتعايش جنبا إلى جنب، بل هو شبكة كثيفة ومشؤومة من الإجرام المنظم، إجرام يطال كل أركان المعمورة. وسلسلة الإرهاب الشائنة هذه ممتدة في كل مكان وحلقاتها منتشرة وتختبئ بين جنباتنا.

إن التعاون الدولي الكامل وغير المشروط بين الدول هو تقريبا السلاح الوحيد الذي نمتلكه لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة . والسلاح الآخر الذي نملكه ضد الإرهاب هو مجموعة القوانين الدولية بأكملها التي تم وضعها من أجل التعاون في هذا المجال. ولكن من الواضح أنه لا بد من التصديق على هذه الصكوك وتنفيذها واستكمالها بتدابير واتفاقات دولية.

ولا أريد أن أطيل في هذا البيان أكثر من ذلك. فالكلمات في الوقت الحالي ليست ضرورية، إذ أننا بحاجة إلى حقائق.

ختاما لكلمتي، أود أن أؤكد للجمعية تعاون جمهورية سان مارينو الكامل والتام من أجل القضاء على طاعون الإرهاب الجديد هذا وتعزيز القانون الدولي ونشر ثقافة السلام والتسامح.

إن ربط الإرهاب بعقيدة بعينها خطأ، وهذا يجانب الصراط المستقيم. وإن أي شكل من أشكال العنف، لا سيما الإرهاب الذي يرتكب باسم الله أمر غير مقبول كما أنه ينطوي على إساءة للدين.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أكرر خالص مشاعر العزاء والمواساة التي نقلها الرئيس سام نيوما، وحكومة وشعب ناميبيا، لبلدنا المضيف، الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل خاص لجميع أسر ضحايا الهجمات الإرهابية المروعة التي ارتكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر.

حين اعتمدت الجمعية العامة القرار ٤٩/٦٠ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فعلت الدول الأعضاء ذلك اعترافا منها بالآلاف من ضحايا الإرهاب الدولي.

وبقيامنا بذلك، فقد تعهدنا نحن الدول الأعضاء بمكافحة الإرهاب والقضاء عليه بجميع مظاهره الآثمة، وأكدنا عزمنا على الارتقاء إلى مستوى مسؤوليتنا الجماعية بموجب القانون الدولي.

إن المأساة الإنسانية التي شهدناها يوم ١١ أيلول/سبتمبر قد أظهرت مرة أخرى ما يمثله الإرهاب: أعمال متعمدة من موت ودمار، وإيذاء، وقتل للمدنيين الأبرياء وتدمير للممتلكات دون رأفة. وهدف الإرهاب هو إخضاع حياة الإنسان لإغراض الإرهابيين.

وحقيقة الأمر، إن تدابير عدة للقضاء على الإرهاب الدولي قد نوقشت في هذه الهيئة في فترة ترجع إلى عام ١٩٧٢. وتحقيقا لهذا الغرض، اتخذت الجمعية العامة العديد من القرارات التي تحثنا على عقد العزم على اجتثاث آفة الإرهاب. غير أن العديد من الأبرياء ما زالوا يسقطون ضحايا لهجمات إرهابية في العديد من أنحاء العالم، وليس في المنطقة التي تنتمي بلادي إليها فحسب. ففي منطقة الجنوب الأفريقي، تجاوزت الأنشطة الإرهابية للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا [يونيتا] بزعامة يوناس سافيمبي حدود أنغولا. ولسنوات، حرم شعب أنغولا من السلام، والأمن، والتنمية. وحرم الآلاف من الأنغوليين من سبل عيشهم وكرامتهم الإنسانية. وبعيدا عن عدسات التصوير، ظل بكائهم الصامت وآلامهم ومحنتهم الأليمة أمورا خافية على العالم. وبالمثل، وحتى يومنا هذا، فقد قتل الكثير من الناس في ناميبيا أو شوِّهوا نتيجة للأعمال الإرهابية التي يرتكبها سافيمبي ويونيتا التي يتزعمها. وهناك أسر تعرّضت للمضايقات وسرقت ممتلكاتها أو دمرت، كل ذلك بهدف بث الخوف وعدم الشعور بالأمان في صفوف شعبنا.

وفي ضوء هذه الخلفية، فإن ناميبيا مع الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واصلت الدعوة لتعزيز جزاءات مجلس الأمن ضد يونيتا. وبسبب معاناة المدنيين التي يعجز عنها الوصف تواصل ناميبيا دعوتها لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى احترام الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد يونيتا وتنفيذها بالكامل. ومن هنا، وانطلاقا من إيماننا الراسخ بكرامة البشر كافة، نواصل الدعوة من أجل القضاء على الفقر، والجوع والحرمان، لكي نستطيع أن نشعر جميعا بالانتماء إلى الأسرة الإنسانية. وعندئذ فقط، سنكون قد نجحنا في القضاء على الأرض التي تنبت الخوف والعوز، واليأس، التي يترعرع فيها الإرهاب.

إن الهجمة الإرهابية التي أصابتنا جميعا يوم ١١ أيلول/سبتمبر، والأنشطة الإرهابية التي يشهدها العالم، يجب أن تقوي عزمنا الجماعي على ضمان الأمن والرفاه لجميع شعوب العالم.

إن درجة تعقد أعمال الإرهاب قد تحسنت تحسنا كبيرا. فقد اكتسب الإرهاب صبغة عالمية بشكل متزايد. وإن وفرة الأسلحة الصغيرة والأنواع الأكثر فتكا من الأسلحة، فضلا عن سهولة الوصول إلى أحدث ما أنجزته التكنولوجيا، يساعد على تشكيل أنماط من الإرهابيين الذين تتزايد خطورتهم. كما أن شبكات دولية موسعة من المجرمين المنظمين تنشئ هيكلا يشكل تهديدا خطيرا لاستقرار بلدان ومناطق بأكملها. وفي الوقت ذاته، ثمة تهديد متزايد لمجالات تؤثر على حياة الإنسان. وتشمل تلك المجالات اليوم وسائل النقل وأنظمة الاتصالات العالمية وشبكات أخرى تنظم استهلاك الماء والكهرباء ووسائط الاتصال الشبكي الإلكتروني.

ولسوء الطالع، يواجه العالم تحديات ومخاطر متزايدة بشكل مطرد – يعد الإرهاب من أشدها خطرا دون شك – ولا يمكن لدولة كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، أن تتعامل

معها وحدها. لذا كان التعاون الإقليمي وتنسيق الجهود أساسيان لمكافحة الإرهاب. ولقد كان اعتماد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب تطورا هاما في تعزيز العمل الدولي. وقد وقّعت ناميبيا على هذه الاتفاقية ونحن بصدد التصديق عليها. ولا نغالي إذا ما أكدنا على الحاجة إلى تقديم الدعم المالي والمادي للمنظمات الإقليمية بغية مكافحة هذه الآفة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تنسق أنشطتها مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن دراسة هذا البند في هذا المحفل مرة أخرى تبرز دور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه، إذ استجابت المنظمة بالإجماع بإدانة الهجمات الإرهابية المروعة. فالأمم المتحدة هي المحفل المركزي الذي بوسعنا أن نأتي إليه جميعا للاتفاق على سياسات مشتركة تؤثر على المجتمع الدولي، وعلى كيفية تنفيذها. ولقد اعتمدت الجمعية العامة منذ عقود عديدة تدابير مختلفة لمكافحة الإرهاب. فإعلان عام ١٩٩٤ بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي وإعلان عام ١٩٩٦ المكمل لذلك الإعلان، يدينان بصورة قاطعة كافة الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية، بغض النظر عن الاعتبارات السياسية أو الفلسفية أو العقائدية أو العرقية أو الدينية. وقد أنشأنا حتى الآن شبكة من الاتفاقيات المترابطة التي تتعامل مع مختلف أوجه هذه الآفة. ويبقى من المهم للدول أن تقوم ببلورة الإرادة السياسية حتى تصبح أطرافا في تلك الاتفاقيات ولكي تضمن تنفيذها بالكامل.

فضلا عن ذلك، فنحن بحاجة إلى صكوك قانونية جديدة لمكافحة أشكال وظواهر بعينها للإرهاب. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، يعتبر إنجازا مهما. وبالمثل، فإن اتفاقية مناهضة أعمال الإرهاب النووي يجب الانتهاء منها وتنفيذها بشكل فعال. إلا أنه مما له أهمية فائقة ضرورة وضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. وهذه الاتفاقية لن توفر فقط إطارا قضائيا قويا لتطبيق الاتفاقيات القائمة، وإنما ستمكن الدول الأعضاء من وضع تعريف متفق عليه عالميا للإرهاب أيضا.

ما برحت حركة بلدان عدم الانحياز، تعيد تأكيد دعوتها لمؤتمر قمة دولي أو أي مؤتمر آخر يُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع استجابة مشتركة للمجتمع الدولي لمواجهة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وللتوصل إلى اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب وتنفيذها على وجه السرعة. ولذلك، نشارك كل الذين أكدوا مجددا الدعوة إلى عقد مؤتمر كهذا أو مؤتمر قمة.

وكما قلت من قبل، إن مكافحة الإرهاب تتطلب استراتيجيات منسقة وشاملة. وهذا صحيح بشكل خاص لأنه يبدو أن الإرهاب تصاحبه بشكل متزايد جرائم شنيعة أخرى ذات نتائج خطيرة. وكثير من تلك الجرائم دققت فيها الأمم المتحدة. ومسألة الأسلحة الصغيرة واحدة من هذه المسائل. وما دام يجري الاتجار بحرية في تلك الأسلحة، فلن يجد الإرهابيون أية صعوبة في تسليح أنفسهم. ولذلك يجب بذل كل الجهود لكي ينفذ تنفيذا شاملا برنامج العمل الذي اعتمده مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وبالمثل، فإن قوة وكفاءة المنظمات الإرهابية تعتمدان إلى حد كبير أيضا على التمويل السري. ولذلك، إذا نجحنا في قطع شرايين الحياة، مثل الأسلحة والتمويل، فإن مكاسب كبيرة يمكن أن تتحقق في الكفاح ضد الإرهاب.

وطوال سنوات، فإن البيانات الختامية لوزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز التي اعتمدت في

اجتماعات عقدت خلال دورات الجمعية العامة المختلفة ظلت تتناول، في جملة أمور، ضرورة مكافحة الإرهاب. ووزراء خارجية حركة عدم الانحياز، في تناولهم لمسألة التطلعات المشروعة للشعوب المحرومة من حق تقرير المصير، ذكروا ما يلي:

”إننا نؤكد من جديد موقف الحركة القائم على المبدأ وفقا للقانون الدولي بشأن مشروعية كفاح الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير، الذي لا يشكل إرهابا، وندعو مرة أخرى إلى وضع تعريف للإرهاب للتفرقة بينه وبين الكفاح المشروع للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية والاحتلال الأجنبي، من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني“.

وبالنسبة لشعب خضع طوال قرون للسيطرة الاستعمارية وكان عليه أن يلجأ إلى الكفاح من أجل التحرر الوطني، فهذا التمييز جوهري. ويجب علينا أن نكفل معا أن في القرن الحادي والعشرين ألا يعيش كائن بشري في عبودية أو قمع. وعندئذ فقط يمكننا أن نكفل أمننا جميعا وأمن الأجيال المقبلة.

في إعلان قمة الألفية، أكد زعماء العالم القيم الأساسية الجوهرية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وهذه تتضمن حق الرجال والنساء في العيش أحرارا من خوف العنف، والإرهاب يتحدى هذه القيمة. ومع ذلك، عقد زعماء العالم أيضا العزم على أن يقوموا بعمل منسق ضد الإرهاب الدولي، وأن ينضموا بأسرع وقت ممكن إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ومن الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك الآن ما هو أهم من تنفيذ هذا التعهد تنفيذا كاملا وشاملا.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن الحكومة الناميبية تدين إدانة قاطعة الإرهاب بكل صوره ومظاهره، أيّا كانت دوافعه وأصوله وحيثما يقع وأيّا كان مرتكبه. وناميبيا على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي في الكفاح ضد الإرهاب لضمان تخليص العالم بشكل دائم من هذا الشر. ولقد حان الوقت بالنسبة لنا جميعا لنؤكد من جديد التزامنا بالسلام وبوحدة الهدف لتعزيز كفاحنا ضد كل أشكال الإرهاب الدولي.

السيد هينبكر (كندا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن كندا حكومة وشعبا أبدأ كلمتي اليوم بالإعراب عن تعازينا للأسر والأشخاص – والغالبية العظمى منهم من مواطني الولايات المتحدة، لكن منهم أيضا كنديون ومن جنسيات أخرى كثيرة – الذين ماتوا في الاعتداءات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، وأعرب أيضا عن بالغ تعاطف أعضاء البعثة الكندية لدى الأمم المتحدة والقنصلية الكندية في نيويورك. إن الذين فقدوا أرواحهم كانوا جيراننا، وأصدقاءنا ومعارفنا؛ كانوا رجال إطفاء الحريق من إدارات الإطفاء المحلية، وجنود الشرطة من ضواحينا. إننا نيويوركيون كما كانوا هم نيويوركيين. ولولا عناية الله لذهب أي واحد منا في هذه القاعة معهم. إن هذه المناقشة بشأن تأبين الذين ماتوا في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا، وضحايا الإرهاب الأبرياء الآخرين في جميع أرجاء العالم الذين لا حصر لهم.

القدر لا يعرف المجاملة؛ وليس هناك مهرب آمن من الإرهاب، وليست هناك حصانة دبلوماسية من الشر. هذه المرة كنا محظوظين. لكن ذلك الحظ يحمل معه واجبا صعبا.

وهكذا، بالنيابة عن حكومة كندا، أعرب عن تصميم كندا على عدم مسامحة مرتكبي هذه الأعمال الشنيعة ونسيانهم، وألا يهدأ لها بال إلى أن يقدموا إلى العدالة.

إن حق كندا، وحق الأمم المتحدة وحق أعضاء الأمم المتحدة الآخرين في الدفاع عن النفس واضح وفقا للقانون الدولي، وارد في ميثاق الأمم المتحدة وتم التسليم به مجددا في قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد أيدت كندا منظمة حلف شمال الأطلسي في اللجوء إلى المادة الخامسة من معاهدة الحلف، مادة الدفاع المتبادل. وأنا هنا أتعهد بمشاركة كندا الكاملة في الكفاح الذي ينتظرنا.

(تكلم بالفرنسية):

إن حكومة كندا تؤيد تأيدا تاما الأمين العام في مناشدته كل الدول الأعضاء التصديق على كل الصكوك القائمة الخاصة بمكافحة الإرهاب وتنفيذها. لقد نفذت كندا عشرا من اتفاقيات مكافحة الإرهاب، وستقدم الحكومة قريبا التشريع اللازم لتنفيذ الاتفاقيتين الباقيتين: الاتفاقية الدولية لقمع التفجيرات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. أما فيما يتعلق باعتماد مشروع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب ومشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب النووي، فنحث كل الدول الأعضاء على الانضمام إلينا في التغلب على المصاعب الباقية وإكمال المفاوضات هذا الخريف. فإن لم نفعل هذا الآن، فمتى؟ وإن لم يكن عن طريق هذه الجمعية فبأي طريقة؟

(واصل كلمته بالانكليزية)

إن النجاح في مكافحة الإرهاب يتطلب عملا تعاونيا ومنسقا. ولإحراز النجاح نحتاج إلى دفاع نشط وتقدمي وعلينا كذلك أن نبدأ بمحاربة الإرهابيين. ولا بد أن نضعهم في موقف الدفاع دون مأوى ولا عون. فلا طريقة تستطيع بها أمم العالم أن تكون قادرة على ممارسة حقها في الدفاع عن النفس واستعادة قدر مقبول من الأمن سوى الجمع بين دفاع داخلي سليم وهجوم نشط.

وحكومة كندا تشيد بمجلس الأمن على العمل الرائع الذي أداه في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فسلسلة الإجراءات الكبيرة التي ورد وصفها في ذلك القرار – من الحرمان من التمويل والملجأ الآمن إلى الامتثال المشجع والتنفيذ – سوف تنقل المعركة إلى الإرهابيين. ونحيي بوجه خاص قرار المجلس إنشاء لجنة لرصد تنفيذ القرار ودعوة الدول الأطراف إلى الإبلاغ عن الإجراءات التي تتخذها وفقا للقرار. وما تكفله آليات رصد الامتثال هو توافق الالتزامات مع العمل وتوافق الأقوال مع الأفعال. ويتعين على الدول الصادقة في تعهداتها بمكافحة الإرهاب ألا تخشى إشراف نظرائها.

(واصل كلمته بالفرنسية)

وكندا ممتثلة بالفعل بقدر كبير للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ففي يوم الثلاثاء من هذا الأسبوع أعلنت أوتاوا لوائح في إطار قانون الأمم المتحدة الكندي بغية تنفيذ الأحكام الأساسية التي تضمنها القرار بما فيها حظر التمويل وجمع التبرعات للإرهابيين فضلا عن تجميد أصولهم. وتعيد الحكومة النظر حاليا في القائم من التشريعات والممارسات الإدارية لتحديد ما يلزم غير ذلك لتكون كندا ممتثلة تماما للأحكام المتبقية من القرار.

واستجابة لمناشدة الأمين العام الأخيرة أسهمنا بمبلغ ٥ ملايين دولار إضافية لمساعدة الأفغان المشتتين؛ ولو سمحت الظروف بتقديم مزيد من المساعدة فلسوف نقدم أكثر. كما أننا مستعدون لمساعدة مَن قد يحتاجون إلى المساعدة التقنية لصياغة تشريعاتهم، كما فعلنا بالنسبة لمن احتاجوا إلى المساعدة في إضفاء الأثر القانوني على الإجراءات التي اتخذوها فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية. وبالمثل، فنحن ندعو الآخرين إلى المساعدة في هذا الجهد الرامي إلى بناء القدرات.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وسوف نعمل نحن الكنديين مع الأصدقاء الأمريكيين والجيران في جعل وطننا في أمريكا الشمالية في درجة من الأمان ليكونا مجتمعين متفتحين ديمقراطيين كما يجب. وبذا سنكون مخلصين لقيمنا ونستمد القوة من التنوع. وسنخطو في الوقت نفسه الخطوات التي نراها ضرورية لكفالة سلامة الكنديين وطمأنة جيراننا الأمريكيين إلى أن كندا ليست الآن، ولن تكون، بابا خلفيا غير مأمون يؤدي إلى قلب وطنهم. وبهذه المناسبة يجدر أن نذكر في هذا الصدد أنه لا يوجد دليل حتى الآن على أن مرتكبي هجمات ١١ أيلول/سبتمبر عبروا الحدود إلى الولايات المتحدة من كندا. وما زلنا نعلم أن أمامنا، كغيرنا، عملا من أجل تعزيز أمننا المشترك ونحن مصرون على ذلك.

ولإجمال الجهد الكندي والتصدي للشواغل المباشرة، أعلن رئيس الوزراء كريتيان يوم الاثنين إنشاء لجنة وزراء مخصصة للأمن العام ومكافحة الإرهاب برئاسة وزير الشؤون الخارجية، الأونرابل جون مانلي. وسوف تستعرض هذه اللجنة التشريعات واللوائح والسياسات والبرامج بما فيها ما يتصل بعلاقات كندا مع الولايات المتحدة، لتمكين الحكومة من التكيف الفوري مع نهج كندا إزاء الأمن العام.

ونحن نسلم بأن العمل الوطني والتعاون الثنائي ضروريان ولكنهما لا يكفيان لكفالة الأمن الوطني. فالمطلوب أكثر من هذا بكثير. وكما أوضح الأمين العام في افتتاحه لهذه المناقشة فإن ما يعادل جرائم ١١ أيلول/سبتمبر فظاعة أنها ستكون أسوأ كثيرا لو استطاع الإرهابيون الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ولذا فمن واجبنا أيضا أن نعمل معا في هذه القاعة من أجل تعزيز القواعد العالمية لمكافحة انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل. فلنعزز نظام عدم الانتشار بأن نصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونعزز نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ونتقدم نحو إبرام بروتوكول الأسلحة البيولوجية. ولنعتمد أيضا على النتائج المتواضعة التي توصل إليها مؤتمر الأسلحة الصغيرة المعقود في تموز/يوليه. ولنصدق كذلك على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ولنضف الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية. ولنسلم بأن التعددية بأوسع معانيها لن تزيد أمان أي منا. وواضح أن التعاون المتعدد الأطراف القوي في مكافحة الإرهاب أمر ضروري.

وللنهوض بهذا التعاون ينبغي أيضا أن نكون خلاّقين من أجل تعزيز أدواتنا الحالية لمكافحة الإرهاب. ولم لا ننظر في إنشاء هيئات جديدة ذات ولايات قوية ومحددة لمكافحة الإرهاب ونزودها بالموارد الكافية لتيسير وتنسيق جهودنا؟ ولم لا نستعير بعض ملامح نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وخاصة فكرة أن عضوية ذوي المراكز الحسنة تضفي المزايا وأن عضوية ذوي المراكز السيئة تفضي إلى عواقب وخيمة؟ فلم لا ننشئ هيئة للأمانة العامة للأمم المتحدة تكون لها ولاية للبحث وبناء القدرات تستمد من الدول الأعضاء؟ ولم لا نعيّن مفوضا ساميا أو ممثلا خاصا للأمين العام لمكافحة الإرهاب؟

لقد سعى الإرهابيون إلى بث الرعب لكنهم لا يجنون سوى الغضب سعوا إلى شن حرب بين الحضارات لكنهم شددوا أزر الرأي العالمي في مواجهتهم وضد مؤسستهم الملتوية. ولم يثيروا هزيمة أو تسليما بل أثاروا عوضا عن ذلك عزما وحشدا كاملا من الإجراءات الملموسة التي تستهدفهم. وبدلا من توجيه ضربة إلى سيادة القانون أوجدوا نسقا موحدا بين الأمم.

إن العالم ينظر إلينا هذا الأسبوع. وسوف تؤخذ أقوالنا في الاعتبار وتنتقل وعودنا إلى سجل الذاكرة. أما

وعدنا بتكريم ضحايا الإرهاب فلن يحكم عليه بما نقوله هنا وإنما بما نفعل.

إن فرصة وميزة فعل الخير الحقيقي والدائم لا تتاحان إلا للقلة القليلة. وأمامنا الآن تلك الفرصة وذلك التحدي. فلنفي بالتزامنا إزاء الضحايا. ولنغتنم هذه اللحظة ببيان أن قتل الأبرياء ليس له تبرير على الإطلاق، وأن سيادة القانون يجب أن ترجح دائما على الكراهية. فدعونا لا نفوت أي وقت في أدائنا لواجبنا. ولينـدم الإرهابيون على اليوم الذي تحدوا فيه الكرامة الإنسانية المشتركة.

السيد تدمري (لبنان) (تكلم بالعربية): في الحادي عشر من شهر أيلول/سبتمبر، صُعِق العالم لهول المأساة التي حلّت بالولايات المتحدة الأمريكية نتيجة أعمال إرهابية وحشية أسفرت عن قتل الآلاف من الأبرياء، وروعت السكان المدنيين، وأنزلت خسائر فادحة طالت المجتمع الدولي بأسره.

ولعل كلمات الإدانة والاستنكار تبقى عاجزة عن التعبير عن مشاعر الأسى والحزن التي استولت على نفوس الكثيرين في شتى بقاع العالم.

في سياق الكلام عما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إطار مناقشة بند التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي، لا بد لنا أن نستحضر الجهود التي بذلتها المجموعة الدولية لمعالجة مسألة الإرهاب منذ عام ١٩٧٢، والتي أثمرت عن اثنتي عشرة اتفاقية لمحاربة الإرهاب، وهي بصدد إعداد اتفاقية شاملة عن الإرهاب الدولي، وإنهاء القضايا العالقة المتبقية والمتصلة باتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي. ولا يسعنا هنا إلا أن ننوه بدور اللجنة المخصصة لموضوع الإرهاب ونأمل أن تبقي على جدول أعمالها مسألة عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة لإعداد رد منظم مشترك للمجتمع الدولي على الإرهاب الدولي بكل أشكاله ومظاهره.

لقد كانت للدول العربية مبادرات جدية لمقاومة الإرهاب منذ السبعينات ومن ضمنها الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب، وعقد مؤتمر دولي آخر لمكافحة الإرهاب، ولقيت هذه المبادرات في حينه تفهما دوليا واسعا.

ومن المفيد هنا أن نستذكر إبرام الدول العربية للاتفاقية العربية، واتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الرامية جميعها إلى مكافحة الإرهاب.

وفي هذا المجال أودّ أن أشير إلى أن لبنان انضم إلى عشر اتفاقيات من أصل الاثنتي عشرة اتفاقية الخاصة بالإرهاب الدولي، وصدَّق عليها.

إن اجتماعنا اليوم يشكل فرصة هامة لاطلاع محفلكم الكريم على الموقف اللبناني إثر التفجيرات الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي، وهو يتلخص في النقاط التالية:

أولا، يجدد لبنان التأكيد على استعداده للتعاون بكل جدية ومسؤولية مع الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وذلك في إطار مبادئ القانون الدولي والسيادة الوطنية.

وثانيا، إن لبنان على استعداد للتجاوب مع أية مبادرة على الصعيد الدولي لبلورة تعريف موحَّد للإرهاب، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي.

وثالثا، يعرب لبنان عن ضرورة التأكيد على عدم الربط بين الإرهاب وبين العرب والمسلمين تفاديا لوقوع صراع بين الحضارات والأديان.

ورابعا، يؤكد لبنان على ضرورة التمييز بين النضال المشروع للشعوب ضد الاحتلال الأجنبي، وبين الإرهاب المعتدي على حقوق الإنسان، والقيم الإنسانية التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان.

وفي هذه الظروف الراهنة التي يجتازها العالم، يجدد لبنان، رئيسا وحكومة وشعبا، إدانته وتنديده واستنكاره لهذه الهجمة الإرهابية على نيويورك وواشنطن، وما نتج عنها من مآس مسَّت مشاعر الإنسانية جمعاء، وزعزعت الاستقرار الدولي، وستظل مشاهدها المرعبة دليلا ساطعا على فظاعة الحدث، وعلى وجوب مكافحة هذا الإرهاب الذي استنكرته كل شعوب العالم.

إن المعركة ضد الإرهاب يجب ألا تكون عسكرية فحسب، ونحن نرى أن المجتمع الدولي مدعو اليوم إلى بذل جهود إضافية حثيثة لحل النزاعات الأساسية التي تتفاقم ببطء في مناطق عديدة من عالمنا المعاصر وهي تُنتج في كل يوم يأسا وإحباطا وعنفا. وأول هذه النزاعات هو النزاع القائم بين العرب والإسرائيليين وجوهره هو الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ عربية بالقوة وبدون وجه حق. فبعد أن بلغت العملية السلمية في الشرق الأوسط مرحلة متقدمة، عادت وتوقفت وضاع بفعل هذا التوقف وقت ثمين، وتتوفر اليوم فرصة هامة لإنهاء هذا النزاع التاريخي بالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٩٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وإن تسوية عادلة وشاملة من شأنها أن تعزز الاستقرار والأمن والسلام في منطقة حيوية على خريطة العالم.

إن أمثولات التاريخ علمتنا بأن الحوار والتواصل والتسامح وفهم الآخر، هو السبيل لتفاعل الحضارات في عالم لم يعد فيه مكان للتقوقع والانعزال. ولعل منظمة الأمم المتحدة، التي تكونت بإرادات الدول الأعضاء، والتي تتمثل فيها كل الحضارات السائدة في العالم، مدعوة إلى تفعيل أجهزتها الإنسانية والثقافية لتقليص التجاذبات الحضارية المفتعلة ولتعزيز دورها في معالجة الأزمات المستجدة لاستئصال قوى الشر والانتصار للحق والعدل وللترويج للتواصل بين الأمم والشعوب.

السيد أوكيو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): إنني، إذ أتكلم للمرة الأولى، أود أن أضم صوتي إلى أصوات جميع المتكلمين السابقين لكي أعرب عن خالص تهانئي للسيد هان ولأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، ولكي أؤكد لهم كامل تعاون وفد بلادي. إن تجربة السيد هان العظيمة كدبلوماسي ومتخصص في القضايا الاقتصادية ثمينة للغاية، ونحن متأكدون أنها ستمكنه من أن ينهي مهامه الصعبة والنبيلة بنجاح.

إن السيد رودلف آدادا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرنكوفونية في جمهورية الكونغو، الذي لا يمكنه حضور هذه المناقشة، قد طلب إلى عضو في بعثة الكونغو أن يدلي بالبيان التالي:

”في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ – اليوم الذي أطلق عليه بعض المتكلمين ’الثلاثاء الأسود‘ – كتبت كلمة الإرهاب بحروف من الدم في سماء الولايات المتحدة الأمريكية. وبمهاجمة الولايات المتحدة ومدينة نيويورك العالمية وجوهر الصبغة الدولية قبل أيام قليلة من افتتاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، أثبت الإرهابيون مرة أخرى الطبيعة المروعة لإيديولوجيتهم، بل وفوق كل شيء، التهديد المتفشي الذي يمثلونه. وباختصار، أعلنوا تحديهم للمجتمع الدولي.

”لقد اجتمع مجلس وزراء حكومة جمهورية الكونغو في ١٢ أيلول/سبتمبر بعد أن علم بتلك

الهجمات، وكان برئاسة فخامة السيد دنيس ساسو - نغوسو، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، ليشجب على نحو لا لبس فيه هذه الأعمال البربرية، ويعلن عن تضامنه مع شعب وحكومة أمريكا، ويعرب عن تعازيه المخلصة للأسر الحزينة. وعلى الصعيد الوطني اتخذت خطوات لحماية المصالح الأمريكية على الأرض الكونغولية.

''وبعد أن أوضحت لنا هذه الأعمال مدى ضعفنا، حفّزتنا على أن نسأل عن الضحية التالية إذا لم نتوحد ونحزم أمرنا للرد على تلك الأعمال.

''ومن الواضح أن الشيء المعرّض للخطر في مناقشتنا هو آمالنا ومخاوف سكاننا، بعد أن أصبح خطر الإرهاب الآن حقيقة أكثر من أي وقت مضى.

''وبالفعل، وفي أعقاب تلك الأعمال الهمجية، لا يفوتنا أن نتذكر بأن الكونغو وقعت ضحية لأعمال إرهابية في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، عندما تم تفجير طائرة مدنية تابعة لشركة UTA من طراز DC-10 فوق صحراء تنيري، النيجر، وأسفر ذلك عن موت زهاء ٢٠٠ شخص، بمن فيهم ٤٩ من رعايا الكونغو.

''وشيدت الكونغو نصبا تذكاريا في وسط عاصمتها إحياء لذكرى أولئك الضحايا الأبرياء.

''وفضلا عن ذلك، وإحياء لذكرى جميع الضحايا الأبرياء في العالم قاطبة، أعلن تاريخ ١٩ أيار/مايو 'يوم مكافحة الإرهاب'. ويجري الاحتفال سنويا بذكرى هذا اليوم منذ سنة ١٩٩٦ كطريقة لإظهار شجبنا للإرهاب، فضلا عن ضمان إبقاء شعبنا على حذر لمواجهة هذا التهديد المستمر.

''وبصورة عامة، ومما يؤسف له، أنه حدثت أيضا زيادة مضطردة في عدد الأعمال الإرهابية في قارتنا أفريقيا.

''والطابع المروع لجميع هذه الأعمال يعكس التهديد الحقيقي الذي يمثله رفض التنوع والتعصب ضد الحضارة العصرية وقيم السلام والأخوة والحرية والتسامح التي يتصف بها المجتمع الإنساني ومجتمع الأمم.

''لهذا تعرب حكومة الكونغو عن اعتقادها بأن أعمالا كتلك الأعمال التي غمرت الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الديمقراطي بالحزن من المحتمل أن تؤدي إلى انتكاس البشرية لعدة سنوات، ولا يمكن حل المشاكل التي تثار في عالم اليوم عن طريق أعمال الإرهاب ولن تحل بتلك الطريقة.

''ونظرا للتهديد الذي يشكله الإرهاب، الذي أصبح له طابع عالمي، يتمثل السؤال الجوهري الآن في كيفية مكافحة كارثة تتخطى حدود الدول.

''وفي هذا الصدد، اختارت حكومتنا أن تشارك على نطاق واسع في الصكوك المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب، وعلى هذا الأساس، اتخذنا عدة تدابير ترمي إلى إدماج التزاماتنا الدولية بمنع الإرهاب الدولي وقمعه في تشريعنا الوطني.

''والأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا، والتي نشجبها، حفّزتنا ليس على إعلان تضامننا مع شعب وحكومة الولايات المتحدة فحسب، بل حفّزتنا أيضا وبصفة خاصة على أن نؤكد من جديد بصورة رسمية ارتباط حكومة الكونغو ودعمها بجميع المبادرات المصممة للقضاء على

الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره، ودعمها لهذه المبادرات.

”وجمهورية الكونغو على دراية بأن مكافحة الإرهاب تتطلب مشاركة جميع الدول العصرية التي كرست نفسها للتقدم واحترام حقوق الإنسان والسلام والأمن الدولي. ولا بد أن يكون الحل حلا عابرا للحدود الوطنية.

”ويؤكد وفدي على الحاجة إلى استخدام مجموعة الصكوك القانونية الموجودة حاليا بكاملها والمصممة لمكافحة الإرهاب - أي، الـ ١٢ اتفاقية المتوفرة حاليا.

”لهذا فإننا ندعم جميع الأعمال المتضافرة التي تُنفَّذ بالتضامن مع المجتمع الدولي والرامية إلى تعزيز التعاون الدولي لمنع وقمع الإرهاب بجميع مظاهره.

”ويقينا، لن تكون استجابتنا فعالة إلا إذا عملنا متضامنين. غير أن كفاحنا لن يكتمل بدون رؤيا متجددة لما ينبغي أن تكون عليه التزاماتنا وما لم نأخذ في الاعتبار التطورات الجديدة والأخيرة في الإرهاب الدولي.

”الإرهاب في الوقت الحاضر يستخدم تكنولوجيا عصرية وأدوات عصرية.

”ولذلك يتحتم على المجتمع الدولي أن ينفِّذ على النحو الأوفى الاتفاقيات الدولية المناهضة للإرهاب ويعد العدة لشكل جديد من الكفاح المطلوب منه القيام به.

”وهذه الرؤيا الجديدة، التي نؤيدها تماما، يمكن أن ترشد هذه الدورة وتمكِّنها من تحسين فعالية الإطار القانوني القائم حاليا والعمل في الوقت نفسه على استكمال المفاوضات بشأن وضع مشروع اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي.

”واقتناعا منا بأن أفضل طريقة وأكثرها دواما لكفالة اتخاذ إجراء جماعي متضافر في إطار من التضامن بهدف القضاء على الإرهاب الدولي، هي أن تنضم الكونغو التي تعمل باقتناع كبير وتفاؤل وعزم، إلى المجتمع الدولي كله لاتخاذ إجراء ضد الإرهابيين وضد مَن يقدمون الدعم لهم من أي نوع“.

السيد تولنتينو ديب (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالاسبانية): تود حكومة الجمهورية الدومينيكية أن تؤكد من جديد شجبها للأعمال الإرهابية التي حدثت في مدينتي نيويورك وواشنطن. ونعرب أيضا ومرة أخرى عن تعاطفنا إزاء الألم والحزن اللذين أصابا هذه الأمة وأمما أخرى بسبب فقدان بعض مواطنيها بين ضحايا هذه المأساة التي تستعصي على الوصف.

وفي اجتماع عقدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في ٢١ أيلول/سبتمبر، أعربت الجمهورية الدومينيكية عن دعمها الصريح لاتخاذ قرار يشجب الهجمات التي وقعت ضد الولايات المتحدة الأمريكية ويشجب الإرهاب. ووفقا لهذا الموقف، سوف تصوت الجمهورية الدومينيكية مؤيدة لاستنتاجات الجمعية العامة، ثقة منها بأن تلك الاستنتاجات ستتوافق مع مبادئ السلام والتعاون والتضامن التي تشكل الأسس التاريخية لهذه المنظمة.

ومنذ عام ١٩٧٢، أعربت الأمم المتحدة عن قلقها إزاء انتشار الإرهاب، مدركة أن الأماني العالمية من أجل تحقيق عالم أفضل لن تتحقق طالما استمر بقاء الكراهية

والعنف. واعتمدت هذه المنظمة اتفاقات كثيرة بغية منع ومحاربة وشجب الأعمال التي تغذيها تلك الأحاسيس.

ومما يدل دلالة واضحة على هذا القلق إنشاء لجنة مخصصة مخولة بولاية وضع اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب وتنظيم مؤتمر رفيع المستوى لبلورة التصدي المنظم والمشترك من المجتمع الدولي لمواجهة كافة مظاهر الإرهاب.

ويتجلى في هذه المبادرات أيضاً إصرار المنظمة على تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى إرساء نظام قانوني يحترم ميثاقها المؤسسي ويكون في الوقت ذاته عملياً وفعالاً في مكافحة هذا البلاء الذي يهدد بالخطر.

ويجب علينا، نحن الدول الأعضاء، ألا نتقاعس عن الإصغاء إلى نداءات الأمم المتحدة بالتصديق على هذه الاتفاقات.

ومن دواعي الأسف أن هذه الحوادث المأساوية التي وقعت مؤخراً، والتي مسّت بضخامتها وعينا الجماعي بشكل مروع وجعلتنا نلزم الحذر، تنبئنا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يمعن النظر الآن أكثر من أي وقت مضى في الإرهاب إمعاناً عميقا.

ولقد اعتُبرت الهجمات على نيويورك وواشنطن عدواناً على السلام وأدت إلى إظهار تلقائي للتضامن بشأن ضرورة إعداد الآليات القانونية اللازمة لمحاربة الإرهاب وإيجاد التعايش المتناغم الحقيقي بين جميع الشعوب.

بيد أن أبرز مزايا الجوهر الديمقراطي للأمم المتحدة يتمثل في رسالتها وإرادتها احترام حقوق الإنسان. وهكذا فإننا رغم تسليمنا بأن الإرهاب هو نقيض تلك الميزة، ينبغي ألا نكافحه بالتخلي عن تلك الحقوق بدافع من الانتقام خلال قيامنا برد فعل يستند إلى الدفاع المشروع. بدلا من ذلك، ينبغي أن نطبق القانون والعدالة الدوليين.

وكثيراً ما أكد قادة الحكومة في الولايات المتحدة من أجل هذه الرسالة وهذه الإرادة الديمقراطية أن الانتقام لن يكون الباعث على الرد على أعمال ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية. وذلك الموقف يحترم تقاليدهم الإنسانية والديمقراطية، وتراث الآباء المنشئين لهذه الدولة العظيمة.

وبرغم العواقب المؤسفة التي تترتب على الإرهاب، يجب ألا ننقسم أو يناقض كل منا الآخر في معركة كلنا جزء منها. ويجب أن تعطي الحرب على الإرهاب القدوة في تأكيد الاحترام الذي تعرب عنه البشرية لفضيلة الديمقراطية والمبادئ التي تمثلها.

غير أننا نود أن نؤكد مجدداً اعتقادنا بأن الإرهاب ظاهرة مرتبطة بظروف متعددة تتجاوز أصولها المفاهيم الأيديولوجية. ومع أنه لابد أن نقدّر الإجراءات التي يتعين أن تتخذها المنظمات الأمنية والمؤسسات العسكرية من الوجهة المنطقية لمكافحة الإرهاب، يتعين علينا أيضاً أن نحلل أسبابه لكي نقطع رؤوس الأفعى ذات الألف رأس التي اتضح أنها تتجسد فيه.

فاستمرار وتزايد الظلم والفقر المدقع والمجاعة والمخدرات والاستبعاد والتعصب واليأس الراجع إلى عدم توافر الفرص ينشران الهذيان وانعدام المنطق، اللذين كثيراً ما يتفجران على هيئة عنف لا سبيل إلى السيطرة عليه.

ويجب أن تكون الحرب على الإرهاب، قبل كل شيء، حرباً لمنع ومكافحة وإدانة جميع هذه العلل الاجتماعية.

لذلك لا نستطيع أن نكتفي بتحديد معنى الإرهاب لكي نفهم أسبابه. فمعنى الإرهاب واضح تماماً بالفعل من حيث أهدافه وأعماله. أما أسبابه فهي ما يجب أن يشغلنا أكثر من غيره، لأن فيها تكمن أصوله ومظاهره.

وتدفعنا هذه الأفكار إلى اقتراح بوجوب أن نصدر ضمن الاستنتاجات التي ننتهي إليها في الجمعية العامة توجيهاً إلى اللجنة المخصصة المعنية بالإرهاب لتدرس بالتفصيل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قد تلهب جذوته. ونرى بصدق أن إجراء دراسة من هذا النوع يمكن أن يسهم إسهاماً إيجابياً في استئصال هذ الشكل الوضيع من أشكال السلوك الانساني.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.